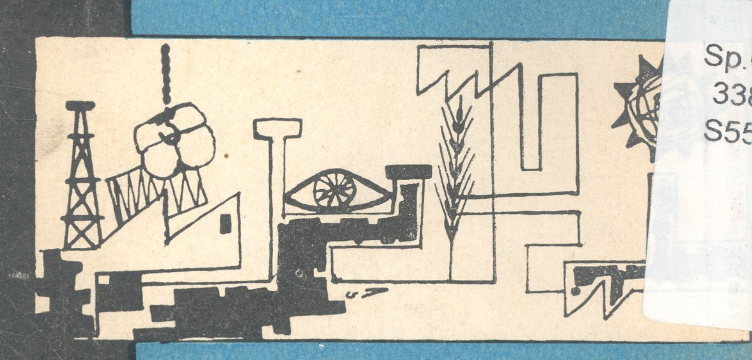
وزارة الثقافة
دار الكاتب العربى للطباعة والنشر

المكتبة الثقافية
جامعة حرة
العدد ١٩٦

التنمية الاقتصادية
أصولها وقواعدها

بقلم فؤاد محمد شبل



١٥ ابريل ١٩٦٨ — الثمن ٣ قروش

المكتبة الثقافية
(جامعة صغ)
١٩٦

التنمية الاقتصادية
أصولها وقواعدها

بقلم: فؤاد محمد شبل

وزارة الثقافة
المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر
دار الكاتب العربي للطباعة والنشر
١٩٦٨م — ١٣٨٧هـ

تقديم

المسائل الاقتصادية من أهم العوامل التى تؤثر في ارتقـاء الأمم وتأخرها • ولقـد تشـابكت مناحي الحيـاة الإقتصادية الدولية وتعقدت مشاكلهـا ، حتى ليستحيل على أية أمة فى العالم أن تعيش بعيدا عن تأثيراتها وبمنأى عن تياراتها وبمنجاة من تفاعل عواملها • مما دعا الدول الى عقد المؤتمرات وتأليف اللجان الدائمة والمؤقتة التماسا للحلول القمينة باقالة عثـار بعض الأمم وتقويم ما اعوج من شئونها الاقتصادية • فالى جانب السياسات الدولية، ثمة اقتصاديات دولية تؤثر فى كل أمة بطريق مباشر أو غير مباشر •

وان من سمات هذا العصر، بروز المسائل الاجتماعية فى طليعة ما يجابه العالم من مشكلات وأحداث غدا لهـا طابع سـياسى دولى بالغ الأهمية ، بالنظر لسـعى بعض الدول لاستغلال ما تعـانيه جمهرة شعوب العالم من فقر وجهـل ومرض فى نشر منحاه التفـكيرى • وثمة اختلاف حاد بين الأحوال الاقتصـادية للدول المتقـدمة اقتصاديا ـ وهى قلة ـ والدول المتأخرة وهى الكثرة الغالبة •

وتشيع فى الوقت الحاضر فى العالم بأسره عقيـدة التوجيـه القومى وتعتبر أداة السـياسة الاقتصـادية

والاجتماعية ، ولا شبهة فى أن ذيوعها أعظم الأحداث التى رآها العالم فىالسنوات العشر الأخيرة· فلقد هبت الدول الحديثة العهد بالتخلص من السيطرة السياسية الأجنبية تنفض عنكواهلها أثقال التخلف الاقتصادى ـ والاجتماعى بالتالى ـ الذى رزحت تحته أجيالا طوالا بفعل الاستعمار والامبريالية · اذ آمنت تلك الدول بضرورة رسم سياسة طويلة الأمد للارتقاء الاقتصادى بما يتضمنه ذلك من احداث تغييرات عميقة الجذور فى نظمها السياسية والاجتماعية ·

ولا يستغرب والحالة هذه أن يعرف العصر الحديث بـ « عصر التنمية الاقتصادية »· ولقد أصبحت مشروعات التنمية الاقتصادية دلالة على سعى الدولة لرسم مشروعات قومية الاتجاه ، لا تقتصر على قطاعات معينة من الاقتصاد، لكنها تنصب على النهوض بجميع مناحى الاقتصاد القومى· وفى الحق ، أصبحت مشروعات التنمية قطب رحى سياسة الدولة الحديثة العهد بالاستقلال ، والمبرر لاكتساب حكوماتها مساندة شعوبها ·

وموضوع التنميةالاقتصادية واسع النطاق الى أكبر الحدود · اذ يوشك أن يضم بين دفتيه أوجه النشاط الاقتصادى ويستأثر بأعظم قسط من الجهود السياسية ، ويعتبر انعكاس تطلعات الشعوب الى مستقبل اجتماعى وسياسى وثقافى كريم ، وتعده الأمم التى كابدت اسار التخلف بكافة جوانبه ، أقصر طريق للحاق بركب الحضارة الحديثة ·

ويجد القارىء الكريم بين دفتى هذا الكتاب دراسة مركزة لمبادىء التنمية الاقتصادية واتجاهاتها وقواعدها ، جهدنا لكي تفى بغايات المكتبة الثقافية وأهدافها ٠

والله تعالى أسأله التوفيق والسداد ٠

فؤاد محمد شبل

تحريرا فى أول يناير سنة ١٩٦٨

الفصل الأول

مشكلات التنمية الاقتصادية

١ ـ المظاهر العامة

تتسم اقتصاديات البلاد النامية باستنادها على تصدير المواد الأولية الى البلاد المتقدمة ، وباعتمادها شبه المطلق على الطلب الخارجي ـ ولا سيماالغربى ـ الذى ان توقف أو ضعف ، أصيب اقتصادها القومى بالكساد· وقد يشل مرافقها العامة ، فيتعرض أمنها وطمأنينتها لأعظم الأخطار· ولعمرى ان هذا والسيطرة السياسية سواء : فى النتائج والتطبيع العملى · كذلك لوحظ أن شدة وقع الأزمات الدورية على البلاد النامية ، أعظم كثيرا من تأثيرها على البلاد المتقدمة اقتصاديا · اذ تنحدر أسعار المنتجات الأولية ـالأغذية والمواد الأولية التىتستخدم فى الصناعةـ انحدارا شديدا لعدم مرونة الطلب عليها (بالنسبة للأسعار) : بمعنى أنه يترتب عنانخفاض أسعارها هبوط حصيلة صادراتها عوضا عن زيادتها · والمشاهد أن تقلقل النشاط الاقتصادى فى البلاد المتقدمة المستوردة يضعف

مشترواتها من المواد الأولية التي تنتجها البلاد النامية ، بنسبة أعظم مما يشاهد في السلع الأخرى (اى التامة الصنع) • وبذلك تسوء حال الدول المنتجة لها ، الأمر الذي يدفعها أن تضع نصب أعينها تنويع مواردها بالاقبال على التصنيع • وهذا اتجاه ايدته احداث الحربين الماضيتين عندما حرمت البلاد الزراعية من المنتجات الصناعية الغربية ، فتعرضت لأزمات جسام • ولقد تبين للباحثين بعد الحرب أن أكثر من ثلثي سكان العالم يعيش في مستوى لا يقيم الأود •

وتتمثل مشكلة التنمية الاقتصادية بصفة أساسية في رفع مستوى الدخل القومي بفضل زيادة متوسط انتاجية الفرد فيستطيع أن يستهلك مزيدا من السلع والخدمات • ولا يقتصر حل المشكلة على استثمار موارد البلاد الطبيعية أو تحسين معداتها الانتاجية أو تزويدها بالخبراء والفنيين • اذ يكمن لب الحل في زيادة الطاقة الانتاجية ، أيا ما تنوعت الوسائل وتعددت الوسائط • فان تحسين المستوى الصحي -مثلا- يزيد ساعات العمل بما يضفيه على العمال من قوة تطيل حياتهم الانتاجية • كما يساعد انتشار التعليم في المجتمعات المتأخرة على تفهم العمال للآلات والمعدات المعقدة ويبث فيهم روح الإبتكار ويشحذ مواهبهم الكامنة • ومن مزايا توافر السكن المريح ، اراحة أعصاب العمال وتوقي اصابتهم بالأمراض المعدية • ويقل انتاج العمال في ظل النظام الطبقي الجامد كما هو حادث

فى اتحاد جنوب افريقيا· كما يعزز استتباب الأمن والنظام نزعة الادخار والاستثمار فى المشروعات ·

وتؤمن البلاد المتخلفة اقتصاديا بأن التصنيع على النسق المألوف فى الدول الغربية ، قمين باشاعة النهضه الاقتصادية فى ربوعها وبلوغها المنزلة التى بلغتها تلك الدول · وهذا اسراف فى الايمان يجافى الوقائع الاقتصادية·· ذلك لأن التصنيع وسيلة من وسائل التنمية الاقتصادية ولن يجدى فى رفع مستوى المعيشة وزيادة معدل الانتاج ، اللهم الا ان جاوزت طاقة العامل الانتاجية فى الصناعة طاقته ان عمل فى انتاج المواد الأولية · ويتم هذا ان توافرت اشتراطات كثيرة منها : استقرار الحكومة وحسن ادارتها ، وكفاية التعليم والصحة ·· الخ · وان فرض وتوافرت تلك العوامل، تظل صعوبة تحويل العمال من الزراعة الى الصناعة قائمة ، وتبرز مشكلة توزيعهم على الصناعات الجديدة ومدى قدرتهم على انجاز أعمالها ومهامها المختلفة · على أنه فى البلاد الكثيفة السكان ، يبدو بجلاء أن تحويل طائفة من العمال الزراعيين الى الصناعة لن يضير العمل الزراعى فى شىء، بل انه قد يفيد الاقتصاد القومى فى مجموعه أيا ما تبلغ ضآلة انتاجهم الصناعى ، فانه خير من تعطلهم من الناحية العملية وحرمان البلاد كلية من انتاجهم، بالاضافة الى المساوىء الاجتماعية والسياسية·

وقد تتطلب التنمية الاقتصادية والاجتماعية توفير الاستقرار الحكومى وكفاية الادارة الحكومية ، أعظم مما

يستلزم استثمار رءوس الأموال · فان تحسين المستوى الصحي والقضاء على الأوبئة التى تهدد صحة العمال ، لا يقتضى ــ على أهميته فى التنمية الاقتصادية ــ أموالا ضخمة لتوفير الأدوية وتدريب الأطباء والفنيين وانشاء المراكز الصحية · والمثل يقال عن التعليم · فاذا ماولينا وجهنا شطر الزراعة ، نجد وسائل التنمية جد مختلفة : اذ تكمن مشكلات كثير من البلاد فى نظم الاستملاك والاستئجار حتى لتصبح التنمية الاقتصادية غير مجدية من غير اصلاح تلك النظم · ففى مصر مثلا ، تبين تعذر تحسين مستوى معيشة السكان الزراعيين من غير تعديل نظام الملكية الزراعية تجديدا أساسيا · كذلك قد تتطلب التنمية الاقتصادية مجرد احداث تغيير فيالدورة الزراعية باحلال محصول محل آخر فى وقت معين أو ترك الأرض بورا فترة لاراحتها ، أو استخدام أدوات زراعية تليق بالأرض ، أو تحسين الرى وانشاء الأسواق والطرق والصوامع· وأيا ما تكن الحال ، تحدد تربة الأرض والمناخ طريق التنمية واتجاهه ·

ويختلف الأمر بالنسبة للصناعة : فانه وان تيسر انشاء أى نوع من الصناعات فى أى بلد ، الا أنه يتطلب أموالا تلقى جزافا فى انشاء صناعات قد لاتتوافر الظروف الاقتصادية المواتية لاقامتها · والواقع أصبحت اقامة الصناعات فى بلد مرتهنة بموارده الطبيعية ولا سيما الصناعات الثقيلة كالحديد والصلب والآلات الضخمة

وتكرير النفط وصناعة السكر ، اذ تصبح تكاليف المواصلات العامل الحاسم فى التصنيع • وحسبك أن تعلم أن صناعة الحديد تقتضى توافر مقدار من المواد الأولية يتردد بين ألف وألفى طن سنويا لكل شخص يعمل فى تلك الصناعة ، بينما يحتاج الأمر بالنسبة لصناعات كالسمنت والدقيق وتكرير السكر الى مقدار يتردد بين مائتى وخمسمائة طن سنويا للفرد • بيد أنه على الرغم من الأهمية البالغة لشرط توافر الفحم والحديد فى بلد لقيام صناعة الصلب فيه ، تهتم الدول النامية أيما اهتمام باقامة صناعة الحديد والصلب فى ربوعها •

ولا يعنى شرط توافر المواردالطبيعية لاقامة الصناعة، اقتصار البلاد المفتقرة اليهما على الزراعة • ففى وسعها العناية بانشاء الصناعات الخفيفة مثل الصابون والزجاج والمنسوجات والملابس وأجهزةالراديو والأحذية والسجاير، وتستوعب آلاف العمال • وفى مكنة تلك البلاد استجلاب رءوس الأموال والاخصائيين من الخارج • ولا مناص من مضى زمن حتى تؤتى برامج التنمية الاقتصادية ثمراتها المنشودة •

وتعرض للقائمين على شئون التنمية مشكلة تدبير الأموال اللازمة لتمويل برامج التنمية أو تعيين حصة كل من الأموال الأجنبية والمحلية فى الاسهام فى عمليات التنفيذ• ولما كانت الحاجة الى التنمية الاقتصادية لا تقتصر على بلد واحد أو عدد قليل من البلاد ـ بل تكاد أن تشمل

العالم كله ـ فلا يتوقع استمرار اقبال المستثمرين الأجانب على تمويل التنمية الاقتصادية خارج بلادهم بالقدر الذى تتطلبه • ومن ثم تنشأ مشكلة توفير العون الأجنبى لانجاز برامج التنميه• وحتى لو فرض ضمان تدفق رؤوس الاموال الأجنبية للاستثمار فى مشروعات التنمية ، تبرز مشكلة توازن ميزان مدفوعات البلد • ذلك انه كلما قل الاعتماد على الخارج فى تمويل برامج التنمية الاقتصاديه خف عبء الديون التى يتحملها البلد النامى والتى تتطلب ارسال أموال الى الخارج هى فوائد وأقساط تلك الديون ، ويتوقف مقدار ذلك العبء على أنواع الأموال التى تتدفق للاستثمار وشروطها •

فظاهر أن البلاد النامية تواجه فى خضم سعيها لكفالة التقدم الاقتصادى ، مشكلات عديدة تتبلور اجمالا فى أربع مجموعات مختلفة :

الأولى ـ تهيئة الادخار المحلى •

الثانية ـ ضمان النقد الأجنبى •

الثالثة ـ كفالة الطعام •

الرابعة ـ توفير الموارد البشرية (أى السلع والخدمات الأساسية) •

وتختلف حدة المشكلة فى البلد عن الآخر• وقد تتيح تلك المشكلات جميعها بكلكلها على بلد واحد ، فترهقه من أمره عسرا •

٢ ـ مشكلة تهيئة الادخار القومي

الافتقار للمدخرات القومية من أبرز المشكلات التي تواجه الدولة في سعيها للنهوض بشعبها ماديا ومعنويا . اذ تهدف معظم الدول النامية لرفع مستوى الاستثمار باعتباره وسيله التعجيل بعملية النمو . ولا شبهة في أن زيادة الموارد الحقيقيه التي تبدل للاستثمار ، تؤلف الهدف الرئيسي لسياسات التنمية . ذلك لأنه لو قصرت المدخرات القومية عن كفالة مستوى الاستثمار المطلوب ، لاقتضى الحال الاستعانة برءوس الأموال الأجنبية لتمويل عمليات التنمية . فان تعذر ذلك ، فلا مناص من تعديل برامج التنمية : أي تقبل أهداف متواضعة تتواءم مع قدرة البلاد . وبالأحرى ، يجب أن يؤخذ الادخار القومي في الاعتبار عند تقييم طاقة البلد وقدرته على انجاز أهداف التنمية وتقدير مدى ما تسهم به المساعدة الخارجية في هذا السبيل .

ولقد أثبتت التجارب العملية فشل ذلك الاجراء الذي يقوم على خفض الاستهلاك بغية رفع معدل الادخار الوطني ليتهيأ لبرامج التنمية الحصول على احتياجاتها من الأموال ـ أو أكبر قدر منها ـ محليا . اذ تبين أن مناط علاج مشكلة توفير الاستثمارات الوطنية للتنمية ، ارتفاع نسبة الفائض في الانتاج العام بعد استكفاء الاستهلاك المحلي : فمن هذا الفائض تتألف المدخرات التي تستثمر في عمليات التنمية . ولعمري تلك عملية شاقة . اذ لا يتوقع تكوين ذلك الفائض المرتجى ، نظرا لازدياد السكان بنسبة

تتردد بين ٢ و ٣٪ سنويا ، الأمر الذى يضع على كاهل حكومات تلك البلاد واجبا شاقا يتمثل فى الحفاظ على معدل استهلاك الفرد فيها عند حد لا يضيره ماديا ومعنويا • هذا ؛ ولا يخدم ثبات معدلات الاستهلاك قضية التنمية الاقتصادية على طول المدى ، اذ لا مناص من اتخاذ رفع مستوى الاستهلاك شعارا حافزا للعمل ودفعا لبذل الجهود لانجاز غايات التنمية وأهدافها • اذ يصعب مثلا ؛ اغراء الفلاح باستخدام أساليب أفضل فى الزراعة وبذل مجهود أعظم لتحسين طاقه الارض الانتاجيه ، ان لم يعد عليه بذل المزيد من الجهد والمال بنفع مباشر • كذلك لن يتصرف مهرة عمال الصناعة وفنييها لاجادة أعمالهم والاخلاص لقضية الانتاج ان لم يرتفع مستوى أجورهم الحقيقية •

واذا كان من واجبات الحكومة الأساسى التوسع فى الخدمات العامة لتتمشى مع نمو السكان ، فثمة حقيقة أهم من ذلك كثيرا مدارها ارتهان التنمية الاقتصادية بالتوسع فى طائفة من المرافق العامة مثل الصحة والتعليم والمواصلات فضلا عن الخدمات الزراعية والصناعية : اذ لاتقل هذه الخدمات فى أهميتها ــ فى المعاونة فى ترقية الناتج ــ عن ايجاد رأس المال الثابت • ويقتضى تنفيذ عملية التوسع ، زيادة عدد العاملين فى هذه المرافق مما يستتبع زيادة الاستهلاك • وهذه حقيقة تؤكدها البيانات الاحصائية : اذ لقد صاحب النمو الاقتصادى ارتفاع ملموس فى تلك

النسبة من الانتاج القومى التى تخصص للاستهلاك العام ، الأمر الذى يبرهن على صحة الرأى القائل بمساهمة الاستهلاك العام فى انجاح التنمية الاقتصادية وبضرورة توفير قسط من النمو فى الاستهلاك العام - فى المدى الطويل على الأقل - وأن تتم هذه الزيادة وفقا لمعدل يزيد زيادة يسيرة عن معدل زيادة الناتج الاجمالى للمجتمع ·

وبعبارة أوضح ؛ ثمة من الأسباب ما يوحى للباحث بتأييد فكرة توافر قدر من الزيادة فى استهلاك الشعب يفوق معدل زيادة السكان ، مهما يكن من أمر ضآلة نسبة الزيادة · لكن ثمة شرط أساسى لصحة هذا الرأى مداره أن يسمح بذلك معدل الزيادة فى الناتج القومى · ومصداقا لهذا الرأى ؛ يقدر معظم مشروعات التنمية الحالية فى الدول النامية متوسط الزيادة الاجمالية فى الاستهلاك الفردى بنسبة تتردد بين ٢و٣٪ سنويا · ويعنى هذا أن زيادة فى السكان تتردد بين ٢ر٣٪ فى المابة سنويا ؛ تقدر لها زيادة فى معدل الاستهلاك تتردد بين ٤و٥٪ سنويا · ويوضح هذا بجلاء كيف أن مقتضيات الاستهلاك المتزايد قد تحصر معدل الادخار الداخلى فى أضيق نطاق · فاذا اعترف بنسبة ٢٪ أدنى حد للزيادة فى متوسط استهلاك الفرد واعتبرت نسبة ٢ ٪ الزيادة فى السكان ؛ فعندئذ لن يتأتى تحقيق أدنى معدل للادخار - ولنفترض أنه عشرون فى المابة - الا ان بلغ معدل الزيادة السنوية فى الناتج الاجمالى ٥٪ · فان استلزم الأمر زيادة الناتج

الاجمالى بأسرع من نســبة الـ ٥٪ ، فلا مناص من خفض نسبة الادخار الحديه : أى يجعلها أقل من ٢٠ فى المائة ٠

وظاهر أن معدل النمو فى الناتج الاجمـالى وفى السكان ـ على حد سواء ـ ذو أهمية جوهرية للاحـاطة بمقدار الزيادة التى تتحقق فى تلك النسـبة من الدخل القومى التى تدخر ٠ فان تطلب الحـال أن يغدو معدل الادخار الحدى للادخار القومى أعلى من المعدل المتوسط ، فلا بد وأن يجاوز نمو النـاتج الاجمالى معدل الزيادة فى الاستلاك العام الذى يظن أنه يؤلف الحد الأدنى المطلوب ٠ وليس هذا بكاف فى حد ذاته لضمان حدوث زيادة فعلية فى معـدل الادخار القومى ٠ فان لم يتم تحوير طرائق وعمليات تكوين الادخار : تحويرا يحقق الزيادة المنشودة ؛ فلقد تقترن زيادة الدخل والانتاج مع زيادة متناسـبة فى الاستهلاك ، بل لعلها تبعد عن التناسب والتطابق ٠ وعلى هذا يقع على كاهل سياسة الحكومة عبء أساسى مداره السعى لاقامة أنماط جديدة للسلوك الادخارى ٠

وتقع الاجراءات التى تتخـذها الدولة للنهـوض بالادخار فى نطاق اتجاهين : عام وخاص ٠

فمن قبيل الاجراءات العـامة : اعادة توزيع ملكية الأرض أو تحسين شروط تأجير الفلاحين لها من الملاك أو من الدولة ٠ اذ يدفع هذا الفلاحين ـ بالتبعية ـ الى ادخار جانب من دخـولهم لاسـتثمارها فى النهـوض بانتاجية الأرض ٠

وتتبلور الاجراءات ذات الطبيعة الخاصة فى رعاية الدولة النامية مؤسسات الادخار وأدواته ، وهى ماتزخر بها البلاد المتقدمة اقتصاديا • ويأتى فى طليعتها : بنوك الادخار ، مؤسسات التأمين ، القروض الحكومية على اختلافها ، تسهيلات الرهن واحتياطيات المعاشات ... وغير ذلك من التدابير التى تتخذ لتيسير عملية الادخار للعائلات المتوسطة ولغرس عادة الادخار فى نفوس المواطنين وحث المدخرين على المواظبة على الادخار • وتجمع الآراء على هبوط مستوى الادخار فى البلاد النامية وعلى الاختلاف الشديد فى توزيعه ؛ ومرد ذلك ضعف الدخل القومى وتفاوت قرارات الأفراد فى كثير منها تفاوتا كبيرا ، وعزوف جمهرة الأفراد عن الادخار ان ارتفعت دخولها النقدية بفعل الرغبة فى الاتفاق على شراء السلع الاستهلاكية ، كما يتجه الأغنياء لاختزان أموالهم أو انفاقها على السلع الترفية أو اقتناء العقارات •

وفى الحق ؛ يرد افتقار البلاد النامية الى مؤسسات الادخار ووسائله الى ضآلة دخول الجمهرة العظمى من العائلات ، الأمر الذى يقصر عملية الادخار — والاستثمار بالتالى — على أصحاب الدخول العالية • وتعتبر الضريبة التصاعدية على الدخول ، والرسوم الجمركية العالية التى تفرضها الدولة على السلع الترفية ، من ضمن الوسائل التى تلجأ اليها الحكومة لاستقطاع قدر من الدخول العالية تحوله الى مدخرات تتولى هى استثمارها • لكن لهذه

الطريقة مضارها التى تتجلى فى تثبيط الادخار الخاص ، بما تدفع اليه أصحاب الدخول الكبيرة لانفاقها فى السلع الاستهلاكية . وتعالج بعض الحكومات هذا الأمر بفرض ضريبة على الانفاق . ولذلك يتجه الرأى لاستخدام المنظمات الداخلية مثل البنوك وصناديق التوفير والهيئات العامة فى تجميع مدخرات الأفراد وتوجيهها نحو الاستثمار فى مشروعات التنمية الاقتصادية مع ترغيب أغنياء الأفراد فى استثمار أموالهم فى تلك المشروعات بوساطة رفع سعر الفائدة على قروض التنمية الاقتصادية ، فقد يحملهم جزالة عائدها على اعادة استثمار أرباحهم منها . وجدير بالحكومة أن تقدم للمستثمرين كافة الضمانات للمكتتبين فى قروضها وفى طليعتها تجنب التضخم لأنه يجرد المستثمرين من جانب عظيم من استثماراتهم ، واصدار السندات الحكومية التى تبث روح الثقة فى نفوس المدخرين ، وضمان الحكومة مودعات الأفراد فى المنظمات الخاصة .

ولا يتوقع نجاح التدابير الايجابية التى تلجأ اليها الحكومات لتغيير عادة الادخار عند العائلات تغييرا يعتد به : على الأقل فى غضون سنوات تطبيق مشروعات التخطيط الأولى . واذا كان يتوقع أن يكون لسياسة الحكومة فى هذا المجال تأثير جوهرى على عادة الادخار على طول المدى ، لكن ثمة حقيقة لا تمارى مدارها أن التأثيرات الأصلية التى تكيف وجهة الادخار تتبلور فى عدة عوامل ايجابية المنحى مثل : مستوى دخل العائلة ، توزيع الدخل ، معدل النمو

ففي خلال الفترة ١٩٥٠/١٩٥٩ ـ مثلا ـ هبط نصيب الادخار العائلى فى مجموع الانتاج العام فى معظم الدول النامية • وتعزى هذه الظاهرة الى الاجراءات الحكومية المتصلة باعادة توزيع الدخل عن طريق التحكم فى الأسعار وبذل الاعانات المالية على السلع الأساسية ••• وغير ذلك من التدابير • لكن يعزى السبب فى اضعاف الادخار العائلى الى تحول معظم العاملين الى أجراء يحصلون على معاشهم من الدولة عن طريق مباشر أو غير مباشر • وتتزايد نسبة الاجراء من مجموع العاملين فى الدولة النامية يوما بعد آخر ، نتيجة حتمية لتولى الدولة شئون التنمية الاقتصادية وتدخلها فى جميع جوانبها •

وهكذا ؛ يتضح عند بحث موضوع الادخار فى الدول النامية حقيقة من الأهمية بمكان عظيم مدارها أن جهود الحكومات لرفع مستوى الادخار الداخلى قد أصبحت تتأثر الى أكبر حد بسياستها تجاه الادخار • فلا بد والحالة هذه من أن تؤلف سياسة الحكومة المالية وسياستها الخاصة بالميزانية المحور الاساسى فى تقييم كفاية الحكومة ـ أية حكومة ـ فى ميدان الادخار • وثمة جملة أسباب معروفة يعزى اليها عدم مرونة ايرادات الضرائب فى الدول النامية ، فغالبا ما تستمد الدولة النامية جانبا من ايرادات ضرائبها من حصيلة الرسوم على الواردات والصادرات • وقد تأثرت هذه الايرادات فى السنوات الأخيرة بسبب ركود حركة الصادرات ولاقبال الدولة على استيراد السلع

الضرورية وتخضع لرسوم جمركية واطئة ؛ ولأن الرسوم الجمركية نوعية ، فانها لا تتأثر بحركة ارتفاع الأسعار .

ولا تجد حكومات الدول النامية محيصا عن اللجوء للوسائل المالية تغترف منهـــا الأموال لتمويل مشروعات التنمية . ويجتذبها الى اتباعها أنها تحقق التخفيف من حدة اختلافات الدخول ، وتعصم البـلاد من شرور التضخم ، وترغب الأفراد في استثمار مدخراتهم في مشروعات التنمية وتقلل الاستهلاك ، وتضعف الاستثمار في المشروعات غير الأساسية ، فتنصرف الأموال الى مشروعات التنمية .

وتشمل المسائل المالية :

١ ـ الضرائب على الدخل وعلى المبيعات وعلى السلع الاستهلاكية المســتوردة ، والضرائب على الأملاك والأرباح وغيرها .

٢ ـ القروض الداخليةالاجبارية والادخارالاجبارى .

٣ ـ رفع أسعار الخدمات التى تؤديها الحكومة مثل رسوم المحاكم وفئات المواصلات أو الســلع التى تنتجها المصانع الحكومية .

٤ ـ اعفاء المنتجات الأســـاسية الواردة لمشروعات التنمية ، واعفاء المصانع التى تستخدم مواد أولية محلية من الضرائب .

٥ ـ منح اعانة تصدير على منتجات الصـــناعات الجديدة .

٣ ـ مشكلة ضمان النقد الأجنبى

تنبى أرقام ميزان مدفوعات الدول النامية أنها تكاد تكون سواء فى عوزها للنقد الأجنبى • فان ثمة حقيقة لا تمارى مبناها أن معظم هذه الدول يكابد منذ أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها اختلال ميزان مدفوعاته • وتعتبر زيادة الواردات من السلع والخدمات (وتمولها حصيلة الصادرات) أقسى مظاهر هذا الاختلال الذى يستفحل يوما بعد آخر فى كثير من البلاد النامية • فلا يستغرب اذ تقل بصفة عامة احتياطيات الدولة النامية من النقد الأجنبى وأن ترتفع مديونيتها الخارجية باستمرار • وتعكس هذه المديونية ضعف الادخار القومى عن كفالة الأموال التى تفتقدها الدولة لتستعين بها فى عملية النمو الاقتصادى ؛ الأمر الذى يدفع الحكومة لاصطناع السبل الكفيلة بتدفق رءوس الأموال الأجنبية الخاصة على البلاد، أو تلجأ لعقد القروض أو الحصول على الهبات والمساعدات من الخارج •

وان تدفق رءوس الأموال من البلاد المتقدمة اقتصاديا على البلاد النامية ، يساعدها مساعدة فعالة فى انفاذ مشروعات التنمية الاقتصادية • وهنا يطالعنا وجهان لموضوع الاستثمار الأجنبى فى البلاد النامية :

يتعلق الاول بحسن الاستفادة من الاموال فى مشروعات التنمية •

ويتصل الثانى بترغيب رءوس الأموال الأجنبية فى مواصله تدفقها على البـلاد النامية للاستثمار · ويتطلب هذا التوفيق بين أهداف البلاد النامية وبين مصالح الأفراد والشركات أو الحكومات التى تزود تلك البـلاد بجانب من رءوس الأموال التى تفتقر اليها ·

ويتم التمويل الخارجى للتنمية الاقتصادية بوساطة الاستثمارات المباشرة والقروض والمنح · وقد تكون الأموال: خاصة ، أو حكومية · وانه وان يك للاستثمارات المباشرة مزاياها ، لكنها تتصف بتعقد أوجهها وتشـابك مناحيها الاقتصادية والقانونية ؛ بينما تخلو القروض الدولية من هذا العيب · كما تحجم الاموال الخاصة فى الوقت الحاضر عن ارتياد ميادين الاستثمار فى البلاد النامية ، الا فى ظل ظروف خاصـة تتبلور فى أن رأس المال الخاص ينشـد الاستثمار فى البلاد الأجنبية حيث العائد أجزل منه فى بلاده ، ويصدف المستثمرون الأجانب عن استغلال أموالهم فى البـلاد ذات الاتجاهات الاشتراكية لخشيتهـا تأميم مشروعاتها فتفقد أرباحها ، كما أن الأموال الخاصة لاتؤم البلاد التى تحرم انتقال رءوس الأموال أو تحويل أرباحها الى الخارج أو التى تنتشر فيهـا روح العـداء للأجانب أو تفرض القيود الثقيـلة على المشروعات الأجنبية أو تحدد أرباحها · بيد أنه يلاحظ أن صناعة النفط تجتذب اليها الأموال الاجنبية الخاصة لما تحققه من ربح جزيل ·

ولهذه الاسباب ، يشيع فى معظم البـلاد النامية

أسلوب عقد القروض أو الحصول على المساعدات والهبات الدولية لتكوين حصيلة من النقد الأجنبى تنفق منها الدولة النامية على وارداتها من السلع الأساسية لبرامج التنمية .

المشكلة الثالثة ـ توفير الطعام

أشرنا عند مناقشة موضــوع الادخار الداخلى الى ضرورة ان يجاوز التوسع فى الانتاج العام معدل الزيادة فى الاستهلاك الاجمالى . فان لم يتم هذا الامر ؛ تعذر تحقيق الادخار بالصورة المنشودة ، الا بعد انقضاء زمن طويل : بل وقد لا يتحقق ذلك كلية . ويجب أن تكون الاولوية فى الانتاج لكفاية احتياجات السكان العاديه ، على أن تتجه عملية التوسع فى الانتاج لتوفير السلع والخدمات الاساسية بمقادير معقولة . ولا شبهة فى أن لتوفير الطعــــام مكان الصدارة عند بحث موضــوع زيادة الاســــتهلاك فى أية دراسة لمشروعات التنمية . ولا تقل مسألة توفير الطعام فى أهميتهــا عن تزويد المصــانع بالآلات وكفـــالة أعلى مستوى ممكن للاستثمار والادخار فى الدول النامية .

ويتصل موضوع توفير الطعام أوثق اتصال بموضوع النهوض بالزراعة . ولقد كان موضوع دور قطاع الزراعة فى التنمية الاقتصادية مصــدر كثير من سوء التقدير فى غضون السنوات التى تلت وضع الحرب الأخيرة أوزارها فلقد نظر الى تنمية الزراعة على أنها بديل تنمية الصناعة ، والعكس بالعكس . واذا كان التقدم الصناعى قرينة الارتقاء

الحضارى الحديث ، اتجهت آراء المفكرين فى الدول النامية ووجهت الجهود والاموال صوب كفالة أعظم قدر ممكن من التقدم الصناعى · بيد أن التطور الاقتصـــادى قد أقنع الساسة والاقتصاديين بأن التقـــدم الصـــناعى لا يناهض استطالة الزراعة ، بل يتوقف تقدم أحدهمــــا على نهضة الآخر · وتبدى للساسة والباحثين ان الزراعة تؤدى دورا بالغا منتهى الدقة فى تعيين خط سير النمو الاقتصادى وفى اتجاهات الاقتصاد القومى فى مجموعه : اذ تبين أن الزراعة تضطلع ـ بصفة عامة ـ بقدر ضخم من الانتاج الاجمالى ، ويؤثر معدل نموها بالتبعية على معدل نمو الاقتصاد القومى فى مجموعه ·

هذا بالاضافة الى أن ثمةحقيقة اقتصادية أكثر أهمية من مجرد نسبة الزراعة فى الانتاج · ومؤداها أن معدل الزيادة فى الزراعة يهيىء الظروف التى فى ظلهـــا تتيسر زيادة انتاج قطاعات الاقتصاد القومى الأخرى · فلا يقتصر الحال على تزويد الزراعة الصناعة بالمواد الأولية ، فانها تتولى كذلك اطعام العاملين فى الصناعة · ويترتب على عجز الدولة النامية عن توفير الطعام فى أسواق الاستهلاك بمعدل يجاوز معدل نمو سكان المدن ، ضرورة قيام الدولة النامية بتقييد طلب سكان المدن على المواد الغذائية : عن طريق رفع الأسعار · ومن شـــأن ارتفاع الاسعار ، خفض أجور العمال الحقيقية ، فلا تجـد الدولة مناصا من الحـــد من توسعها فى الانفاق على مشروعات التنمية ، وما يقتضى هذا

من تحديد نمو العمالة فى المدن • ويترتب على هذا التحديد ـ بدوره ـ خفض الطلب على المواد الغذائية ، ويقود بالتبعية الى تحقيق التوازن بين المطروح فى الأسواق من المواد الغذائية والطلب عليها •

وعوضا عن لجوء الدولة النامية الى تقييد نمو العمالة ـ وما يستتبعه من عرقلة برامج التنمية بصورة مباشرة ـ تتجه الدولة النامية للاكثار من المطروح منها فى الأسواق عن طريق استيراد الكميات التى تفتقر اليها الأسواق المحلية ؛ وترجو بهذا الاجراء ايجاد التوازن المنشود • ويتطلب اخراج هذه الفكرة الى حيز التنفيذ ، توافر القدر اللازم من النقد الأجنبى يستخدم فى عملية الاستيراد • ومعنى هذا خفض مبالغ النقد الاجنبى التى يرجى تكريسها لاستيراد الآلات والمواد اللازمة لتنفيذ برامج الاستثمار •

ولقد ظهرت عواقب هذه السياسة فى البلاد النامية • ففى بعضها ؛ لم تجاوز الزيادة فى انتاج المواد الغذائية ٤٪ • ولم تتعد هذه النسبة الا فى عدد قليل من البلاد • وتبدى الاحصاءات أن انتاج الأطعمة فى البلاد النامية لم يساير نمو السكان ، ولم يسايره الا فى حالات قليلة ، ولم يجاوزه ـ بقليل ـ الا فى حالات نادرة • وتجبر هذه الظاهرة معظم البلاد النامية ـ فى معظم الأحوال ـ على استيراد الأطعمة بالنقد الأجنبى المتاح لها • واذا كان السكان يتزايدون فى البلاد النامية ، واذا كانت الحاجة تمس تماما لرفع مستوى التغذية الواطىء للغاية ، يصبح

توفير المواد الغذائية ذا أهمية اجتماعية عظيمة للغـاية • وتصبح العناية بالزراعة فى البلاد النامية ـ وبخاصة انتاج المواد الغذائية ـ أهمية قصوى فى حسن ســـير برامج التنمية • واذا كان السكان يتزايدون فى تلك البلاد بمعدل يتراوح بين ٢و٣ فى المايه ســـنويا ، فلا مناص عن زيادة انتاج المواد الغذائيه بنسبة لاتقل عن ٤ فى الماية سنويا ، والا اضطرت البلاد النامية للاســـتيراد من الخارج لسد الثلمة بين المعروض فى الأسواق من المواد الغذائية والطلب عليها ، وما يعنيه هذا من بذل مقادير من النقد الأجنبى أولى أن تبـذل لكفاية احتياجات التنمية من الآلات والمواد التى يجب تكريسها لبرامج التنمية •

وصفوة القول ؛ تعتبر الاجراءات التى تتخذها الدول النامية لزيادة الانتاج الزراعى جزءا من سياساتها للحفاظ على مواردها من النقد الأجنبى ، وجانبا من سياستها لرفع مستوى الاستثمار والدخل والادخار •

المشكلة الرابعة ـ تهيئة الموارد البشرية

تمثل مشكلتا كفالة الادخار وتوفير السلع الأساسية لتنفيذ برامج التنمية عقبة تصد استطالة الاستثمار ونمو الانتاج بصفة عامة : وان كانت لها استثناءات !! وذلك لوجود بلاد نامية تعوزها الأيدى العاملة المدربة • ويتبدى الافتقار الى العاملين فى هبوط كفاية الادارة الحـــكومية

الذى يحد بدوره من حسن استخدام موارد البلاد لتوسيع نطاق الاستثمار والانتاج ٠

واذا كانت جميع البلاد النامية تكابد ندرة فى مهارات معينة تعوق تقدم فروع خاصة من النشاط الاقتصادى ، لكن يلاحظ الباحث ان الافتقار للايدى العاملة يبلغ فى عدد من البلاد النامية درجةالقحط الشامل٠ اذ لم يقتصرالنقص على الاخصائيين التكنولوجيين على جميع المستويات ، بل يشمل فيما يشمله الكتبة والمراقبين والقائمين على شئون الادارة بصفة عامة ٠ وما كان ليتاتى فى مثل هذه البلاد النهوض بعبء تنفيذ برنامج التنمية على نطاق واسع الا بالتعرض لخسارة جسيمة تترتب عن سوء الانتفاع بالموارد المادية بسبب قصور أهلية القائمين على تنفيذ برنامج التنمية ٠ ولن يعوض هذه الخسارة الناجمة عن الافتقار للأيدى العاملة المدربة ، بذل مقادير اضافية من الموارد المادية ٠ وأظهر مثال يطالعنا عن تأثير الافتقار للموارد البشرية على تنفيذ مشروعات التنمية ، حالة الدول الأفريقية الحديثة العهد بالاستقلال ٠ ذلك لأن معظمها غنى بالموارد المادية ، لكنه يفتقر تماما لأهل الخبرة فى كل علم وفن ، بل يبلغ سوء الحال ببعضها أنه يعوزه الاداريون من أصحاب الكفايات المتوسطة ٠

ولا مشاحة فى أن التوسع فى توفير القوة البشرية المدربة هو قوام الارتقاء الاقتصادى وعلة كفاية الادارة الحكومية ٠ ولقد استبان من الدراسات المتعلقة بالتنمية

الاقتصادية أن فى وسع قلة من البلاد مداومة الحفاظ على زيادة سنوية فى حجم الاستثمار الاجمالى تجاوز ال ١٠ ٪ بفضل توفيقها فى التغلب على صعوبات توفير الأيدى العاملة المدربة لمشروعاتها الجديدة ونجاحها فى مجابهة الصعاب الادارية عند اخراج البرامج الى حيز التنفيذ العملى • كما تبين ـ من الناحية الأخرى ـ أن كثيرا من البلاد حظه ضئيل من الكفايات الفنية والادارية ، ويحول ذلك دون تنفيذ برنامج التنمية على النسق المنشود •

فلا يستغرب والحالة هذه أن تغدو دراسة الافتقار للأيدى العاملة مسألة ذات أهمية بالغة فى مشروعات التنمية الاقتصادية • ويكمن حل المشكلة فى رسم برامج دراسية لتخريج عناصر صالحة تتكفل بتنفيذ برنامج التنمية على أحسن السبل الممكنة •

والبلاد النامية حديثة العهد برسم خطط تأهيل الأيدى العاملة للاضطلاع بتنفيذ برامج التنمية • ويلاحظ قصور سياسة الكثير منها فى هذه الناحية الهامة من التنمية الاقتصادية • لكن يبدى بعض منها ادراكا ملحوظا لجانب من مشكلة الموارد البشرية ألا وهو كفالة الطاقة الادارية القديرة للجهاز الحكومى • ولقد وضحت للبلاد النامية الأهمية البالغة لتدعيم الجهاز الحكومى بعناصر فنية قادرة على تنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية • كما تبين أن الحصول على الأموال والمعونات من خارج البلد النامى أيسر كثيرا من توفير الأيدى العاملة المدربة تدريبا

حســنا ، وأن النقص فى الجهازين الادارى يحولان دون الافادة الكاملة من العوامل المواتيـــة التي تهيئها الظروف للبلد النامى ٠

ويفتقر كثير من الدول النامية للأيدى العاملة المدربة تدريبا عاليا ومتوســطا ، الأمر الذى يلجئه ـ مرغما ـ للسعى للافادة الكاملة بخريجى الدراسة الثانوية بتنظيم دورات تدريبية سريعة لهم داخل البلاد وخارجهـا ٠ كما تنحو هذه الدول لتقصير أمد الدراســة الثانوية لســد احتياجاتها الملحة الى خريجيهـا ٠ وظاهر أن هذا الاجراء لن يجب حاجة البلد النــامى للخبراء من الدول الأجنبية المتقدمة اقتصاديا ، على طول المدى ٠

الفصــل الثــانى

المساعدات الاقتصادية والمعاونات الفنية

١ ـ المساعدات الخارجية

القاعدة الأساسية فى التنمية الاقتصادية أنه يقع على كاهل البلاد النامية ـ أصلا ـ مسئولية تذليل العقبات التى تجابه التعجيل بعملية التقدم الاقتصادى • لكن ثمة أمرا من الأهمية بمكان عظيم مداره أن أوضاع معظم البلاد النامية تتطلب قسطا ضخما من المساعدات الخارجية: سواء بالأموال أم الخبراء أم بكليهما على السواء • وبدون توافر المساعدات أو ازدهار التجارة الخارجية ، لا تأمل البــلاد النامية فى انجاز معدلات نمو اقتصادى عالية ، أو تدعيم ماتحققه فى هذا المجال •

وتفترض جميع برامج التنميــة الموضوعة ، تدفق الأموال الأجنبية الى البلد النامى لتستكمل رسالة الموارد المحلية فى إرتقاء الاقتصاد القومى • ولا يخفى أن تدفق رءوس الأموال الأجنبية قد أدى دورا هاما فى ارتقاء عدد

من البلاد طوال القرن التاسع عشر وأوائل العشرين • وعلى حين تغيرت طبيعة التنمية الاقتصادية وتعدلت أغراضها بالنسبة لكثير من المظاهر ، مابرحت الحاجة الى رأس المال الأجنبى لكفالة التقدم فى الدول النامية لاتقل خطرا وشدة عن الحاجة اليه فيما مضى • وفى حين تولى رأس المال الأجنبى فى ابان القرن التاسع عشر عمليات الاقراض والاستثمار الدوليين استجابة لمغريات الربح التى كانت تبذلها الدول المقترضة ، أصبحت الحكومات تستأثر ـ أساسا ـ بعملية الاستثمار الدولى • ويدفع هذا التغير فى طبيعة الممولين الى ضرورة توجيه الأموال المقترضة فى أحسن السبل والى السعى للاقلال من الاعتماد على المساعدة الخارجية فى أقصر مدة ممكنة ، خشية ماينجم عن التورط فى الاقتراض من الحكومات الأجنبية من مضاعفات سياسية خطيرة •

وتحفز هذه الاعتبارات الدولة الممولة على الاهتمام بمشكلات استراتيجية التنمية والتخطيط • وتركز اهتمامها بصفة خاصة على ضرورة توفير معايير لتقييم متطلبات التنمية وتقدير ماتم انجازه من أعمال تتصل بها • وتيسيرا لعملية التقييم هذه ، تألفت هيئات : وطنية ودولية تعنى بالموضوعات المتصلة بمساعدات التنمية الدولية ، وتتولى تشجيع البلاد النامية على احكام رسم برامج التنمية • وتقوم هذه المؤسسات بتزويد هذه البلاد بدراسة شاملة لمواردها المتاحة وتبصيرها بمتطلبات

التنميــة ودور الســياسات المحلية فى ســير برامجها •
ولا يخفى أن الدول الأجنبيــة التى تمول برامج التنميــة
ـ أو بعضها ـ فى دولة نامية ، تبتغى التأكد من أن تلك
الدول النامية تبذل قصارى جهودها لتذليل العقبات التى
يواجهها تنفيذ برنامج التنمية وأنها تتعاون مع المؤسسات
الدولية المعنية بهذا الموضوع على أحسن أوجه التعاون •

٢ ـ طبيعة المساعدات

تفتقر كل دولة نامية الى أنواع خاصة من الاحتياجات
تختلف طبيعتها باختلاف الدولة• وتحدد طبيعة الاحتياجات
جرم المساعدات التى تتطلبها الدولة وأنواعها •

ومن قبيل المثال :

أولا ـ ان تجلى العــائق الأســـاسى لتنفيــذ برامج
التنمية فى المستوى الواطىء للادخار المحلى ، عندئذ يتيسر
احتساب احتياجات المساعدة على أساس الفارق بين حجم
الاستثمار المطلوب لكفالة معدل مناسب للنمو ، بالاضافة
الى مايتوقع الحصول عليه نتيجة للادخار القومى •

ثانيا ـ ان اعتبر تدفق رءوس الأمــوال اســتكمالا
لحصيلة الدولة النامية من النقد الأجنبى ، فها هنا يتأتى
تقدير احتياجات المساعدة على أساس البرامج الموضــوعة
للتصدير ـ من ناحية ـ والافتراضات المتصلة بواردات
السلع الضرورية لبلوغ معدل النمو المنشود ، من الناحية
الأخرى •

وبالمثل : تعين الاختلافات فى طبيعة الاحتياجات الأساسية ـ الى حد كبير ـ أنواع المساعدات المطلوبة ٠

فأولا ـ ان جابهت الدولة النامية ندرة حادة فى الأيدى العاملة الحاذقة ، فأجدر بها أن تولى وجهها ـ فى سياسة المساعدة ـ شطر الحصول على المساعدة الفنية ٠ واذا كانت حاجة البلاد النامية تمس ـ فى غالب الأحيان ـ الى المساعدات الفنية على نطاق واسع ، فانه يجب أن تقترن المساعدات الفنية بمساعدات مالية حتى يجتنى البلد النامى النتائج المنشودة من المساعدة عموما ٠ فان ترتب عن تركيز الجهود على تلافى النقص فى الأيدى العاملة الحاذقة تعزيز قدرة البلد على رفع مستوى الاستثمار بدرجة أعظم من تعزيز قدرته على الادخار : فان لم يتوافر رأس المال الأجنبى لرفع مستوى الاستثمار ، يفقد البلد قدرا من ثمار المساعدة الفنية ٠

ثانيا ـ وعندما لا يفى الادخار الوطنى بتوفير مستوى مناسب للاستثمار الا بمعاناة رزايا التضخم وأوجاعه ، فلقد تلتمس المساعدة الخارجية ، ولكن : لا للوفاء بحاجة البلد النامى للنقد الأجنبى فحسب ، ولكن لتغطية جانب من التكاليف المحلية كذلك ٠ ذلك لأنه اذا ما وجهت المساعدة لتمويل واردات البلد النامى من السلع الرأسمالية، فان افتقاره للموارد التى يستخدمها لمجابهة الانفاق المحلى ، قد يصد عملية الاستثمار ٠ لكن تنبى الوقائع العملية أن الأقرب الى الحدوث فى مثل هذه

الحالات أن يتحـول الادخار المحلى عن استعمـالات أخرى سالـكا سبيله الى المشروع الذى تخصص له المساعدة •
وهاهنا ، لن يرتفع معـدل الاستثمار الكلى الا بالقـــدر المكافىء للسلع الرأسمالية المستوردة •

وتعتبر المساعدات التى تبذل للمستعمرات الأفريقية التى استقلت فى الســنوات الأخيرة ، استــكمالا مطلقـا للموارد المحلية المتاحة للاستثمار •

ثالثا ـ وفى البلاد النامية التى يمثل فيها النقـــد الأجنبى عامل الندرة الأساسى ، تفيـد المساعدة الخارجية ـ أساسا ـ فى قيامها بدور المصـدر الاضافى لتمـويل الواردات • فان رصـدت المسـاعدة لتنفيـذ مشروعات استثمارية معينة ، فغالبا مايتيسر تمويل النفقات المحلية من موارد البلد الذى يتلقى المساعدة • على أنه فى حالات العوز الشديد للنقد الأجنبى ، قد تمس الحاجة الى تزويد البلد النامى بالمساعدة لا لمجرد تمويل احتياجاته المباشرة للواردات ، ولكن للوفاء بقسط من الطلب على الســلع المستوردة : هذا الطلب الذى ينشأ عن تزايد الدخل الذى يتولد بفعل المزيد من الاستثمار •

وثمـة قاعدة عامة مدارها انه حيث يتـوافر للبلد النامى جهاز ادارى كفء للاضطلاع بعبء النهوض بمشروع التنميـة ، فان هـذا البلد يفضل الحصـول على برنامج المساعدة أو اسـداء العون لمـوازنة المدفوعات الخارجية • ويرد ذلك الى اتساع مجال الواردات الذى يرجى أن تكلفه

المساعدة ، ولأن المساعدة تتيح للدولة التى تتلقاها رسم خطة الافادة بجميع موارده من النقد الأجنبى بكفاية أعظم ٠

رابعا ـ وفى البلاد التى لا يتناسب فيها انتاج الأطعمة مع زيادة السكان مما يدفعها لسد العجز فى انتاجها الغذائى باستيراده من الخارج ، يساهم تخلف هذا الانتاج فى اصطناع أزمة البلاد للنقد الأجنبى ٠

وها هنا ، تعاون المساعدات التى تتخذ شكل مواد غذائية فى المساهمة فى اطلاق عملية النمو من القيود التى ترسف فيها ٠ فان لم يساير الوارد من المواد الغذائية ـ بمقتضى المساعدة ـ مع تصاعد الطلب عليها ، فلقد يعجز البلد الذى يفتقر الى موارد كافية من النقد الأجنبى ، عن زيادة انفاقه على الاستثمارات ٠ اذ يترتب عن الزيادة الناجمة عن التدخل ، انبعاث التضخم ، بما يحمله بين طياته من أرزاء ٠ وبالأحرى ، فبفضل ماتتلقاه الدول النامية ـ العاجزة عن تدبير كفايتها من المواد الغذائية ـ من مساعدات غذائية ، تتمكن من التوسع فى الاستثمار والعمالة فى ظل استقرار نظام الأثمان داخلها ٠

٣ ـ مشكلة ديون البلاد النامية

من الظواهر المقررة فى سياسات البلاد النامية ، توليها احتساب التقديرات الفعلية للمساعدة الخارجية

التى تعاون على سد الثلمة بين : احتياجات برامج التنمية، وموارد البلاد الخاصة ٠

وكان بعض البلاد النامية يلجأ فى الماضى لسد عجز ميزان مدفوعاته ـ سدا جزئيا ـ للسحب من احتياطاته من النقد الأجنبى ٠ وهذا ما لا يفعله فى ابان تنفيذ برامج التنمية بالنظر الى عدم كفاية هذه الاحتياطيات للوفاء بهذه الغاية ٠ وتبدى الاحصاءات أنه قد تحققت للدول النامية بصفة عامة فى غضون الفترة ١٩٦٠/١٩٦٢ زيادة فى الأموال الأجنبية التى انسابت اليها قدرها عشرون فى المائة بالمقارنة بالفترة ١٩٥٦/١٩٥٩ ٠ لكن يلاحظ عدم تساوى البلاد النامية فى حصولها على الأموال الأجنبية : فان ثمة نزعة تبدت فى السنوات الأخيرة تتجه لتركيز المساعدات الخارجية فى عدد من البلاد تختصها الدول المتقدمة بالعون وتسخو عليها بالمساعدة ٠

ولا يرد العجز فى ميزان مدفوعات الدول النامية الى تزايد وارداتها لكفالة احتياجات التنمية فحسب ، فثمة عامل آخر مداره الوفاء بأقساط وفوائد ديونها الخارجية٠ اذ لا يخفى أن لاستهلاك الديون الخارجية المستحقة ، الحق الأول على موارد البلد المدين من النقد الأجنبى ٠ وهذا أمر يوجب أن يكون انسياب الأموال الأجنبية الى البلد النامى ـ نتيجة للمساعدات الخارجية وبفضل جهوده الذاتية ـ بالقدر الذى يكفل سد العجز فى ميزان المدفوعات وخدمة الديون ٠

ويتبدى للباحث من استعراض مشروعات التنمية فى أغلبيـة الدول النامية أن مدفوعات استهـلاك الديون الخارجية فى زيادة متصلة ، حتى أصبحت خدمة هـذه الديون تؤلف أكبـر رقم فى الجـانب المدين من ميـزان مدفوعاتها . ومن شأن هذا الوضع ، حبس قدر ضخم من مبالغ المسـاعدات الخارجية عن الوفاء بأغـراض التنميـة البحتـة . وقاد ذلك لأن تصبح خـدمة الديون الخارجية محـور المسائل المتصلة بسـياسة التنميـة الاقتصـادية الدولية .

ومصداقا لهـذا الرأى ، ورد بتقرير للبنـك الدولى للتعمير والانشاء عنوانه « التقدم الاقتصـادى والديون الخارجية » أن الديون العامة لأربع وثلاثين دولة نامية قد زادت من ستة بلايين دولار عام ١٩٥٥ الى ١٦ر٣ بليون دولار عام ١٩٦٢ . وترتب على هـذه الزيادة تضـاعف المدفوعات التى تخصص لخـدمة الديون (أى تسـديد الأقساط وفوائدها) بنحو ثلاثة مرات فى خلال الفترة السالفة الذكر ، فى حين لم تزد متحصلات هـذه الدول النامية من صادراتها عن ١٠٪ . ويعنى هـذا أن فائدة الديون المسـتحقة على الدول النـامية وأقساطها قد بلغ مقدارها ما يعادل ١٣٪ من متحصلات الصادرات . علما بأن هـذه النسبة تتضمن ديون الدولة الخارجية فقط ، بمعنى أنهـا لم تتضمن التزاماتها تجـاه رعاياها : أى ديونها الداخلية .

وثمة عدد من العوامل تتكاتف على استفحال الزيادة الاستثنائية فى المديونية الخارجيـة التى تتحملهـا الدول النامية وفى تعاظم عبء خدمة ديونها . ويأتى فى طليعـة هذه العوامل :

أولا ـ تغالى طائفة من الدول النامية فى التعجيل بتنفيـذ مشروعات التقدم الاقتصـادى مما دفعها للجـوء للاقتراض الخارجى . لاسيمـا وقد تبين قصـور الادخار القـومى عن الوفاء باحتياجات طموحها نحـو النهـوض بمرافقها .

ثانيا ـ ضعف الطلب العـالمى على منتجـات طائفة أخـرى من الدول النامية . ويحد هـذا من صادراتها ، فتحرم بالتالى من تدفق النقـد الأجنبى الذى تســتخدمه لاستيراد السلع الضرورية لتنفيذ برامج التنمية، ممايحفزها للاقتراض من الخارج وفاء باحتياجاتها .

ثالثا ـ اخفاق طائفة ثالثة من الدول النـامية فى الاستغناء عن استيراد سلع أساسية لتنفيذ برامج التنمية بانتاجها محليا . ويضطرها هذا للاستمرار فى استيرادها، مما يلجئها للاقتراض .

وثمة أمل داعب الاقتصـاديين فترة ما ومداره أن اقتراض الدول النامية من النقد الأجنبى للوفاء باحتياجاتها من الخارج ، ظاهرة موقوتة . بمعنى أن أزمة هذه الدول الى النقد الأجنبى لن تطول ، ولا تلبث الا بعض الوقت تستطيع بعـده تسديد قروضها وسلوك سبيل التقـدم

السليم أسوة بالدول المتقدمة • واتضح هذا الرأى عمليا عند وضع شروط قروض الدول النامية • اذ عينت العقود أوقات تسديد الأقساط دون أن تأخذ فى الاعتبار توفيق القروض فى التخفيف من حدة أزمة الدول النامية فى النقد الأجنبى ، وذلك ان أثمرت المشروعات التى استخدمت القروض لتمويلها •

وعلى أساس هذه النظرة المغرقة فى التفاؤل ، تورط كثير من الدول النامية فى اقتراض قروض قصيرة الأجل من الحكومات والبنوك الأجنبية تستحق الأداء خلال فترة لا تجاوز خمس سنوات أو أقل • ولقد أبرز تقرير بنك التعمير والانشاء الدولى عن عام ١٩٦٢ أن فترة تسديد الديون التى تعقدها حكومات الدول النامية أو التى تتم بضمانها مع البلاد الخارجية ، تبلغ ثمانية أعوام فى المتوسط • وكان لا مناص للدول النامية من اللجوء الى عقد القروض مع حكومات الدول الأجنبية تحت ضغط حاجتها الملحة من ناحية ، ولما شوهد من تقاعس رءوس الأموال الأجنبية الخاصة عن ارتياد أسواقها المالية للاستثمار • وهذه ظاهرة أخذت تشتد منذ عام ١٩٥٥ •

وبالأحرى ، تنوء البلاد النامية تحت أثقال خدمة ديونها ، الأمر الذى يدلل على قصور سياسة المساعدة الاقتصادية الدولية فى هذا المجال • ذلك لأن الدول المتقدمة قد دأبت فى الماضى على أن تحصر مساعداتها للدول النامية فى توليها ــ بصفة خاصة ــ عملية تمويل

واردات الدول النامية من المعدات التي يستلزمها تنفيذ مشروعات معينة وفق المواصفات المناسبة لتلك المشروعات. فلم تأخذ الدول المقترضة في حسبانها مشكلة خدمة الديون التي حصلت عليها الدولة النامية - أية دولة - من مختلف المصادر ، بل لقد اعتبرتها مسئولية البلد المقترض . فان تفاقمت حالة ميزان مدفوعات هذا البلد سوءا ، اقتصر عون البلد المقرض على تزويده بقروض تعاونه على تقويم ميزانه المعوج . وتتم القروض الجديدة - في غالب الأحيان - بنفس شروط القروض القديمة .

وكانت المساعدة - حتى عهد قريب - مطلقة ، أى غير معينة بتنفيذ مشروع محدد . وكان هذا يتيح للبلد المقترض توجيه جانب منها لاصلاح حالة التزاماته بخدمة ديونه . وليس هذا بالعلاج الناجع للمشكلة ، فانه - كما هو ظاهر - مجرد تسويف للمشكلة .

وعلاجا لهذه المشكلة ، أحدثت الدول والمؤسسات المالية المقترضة في السنوات الأخيرة بصفة خاصة ، بضع تعديلات هامة على سياسة المساعدة . وتجلت هذه التعديلات في سياسة الاقراض في احلال ما يطلق عليه اصطلاحا « القروض اللينة » مكان مايطلق عليه « القروض الصلبة » . ومناط ذلك : تقليل سعر الفائدة بحيث لا يجاوز ٣٪ ، ومد أجل الاستحقاق الى عشرين عاما أو أكثر . هذا بينما بلغت فترة الاستحقاق - كما ذكرنا من قبل - ثمانية أعوام ، وأربت الفائدة في بعض الحالات على

٦٪ • كما طبق على الدول المقترضة تيسير آخر يستند على تنويع عملية امتزاج الهبات والقروض وفقا لآجال مختلفة • ويبتغى من وراء ذلك تخفيف عبء الاقتراض عن كاهل البلد المقترض وجعله موافقا لظروفه الخاصة • لكن ثمة ملاحظة هامة مبناها أن هذه التعديلات فى سياسة المساعدة أصبحت تقترن باختزال تدفق المنح النقدية الى البلاد النامية • وقد جردها هذا من قسط من المزايا التى حققتها لها سياسة تخفيف شروط الاقراض •

وأيا ما تكون الحال ، تحمل هذه التعديلات فى سياسة الاقراض بين طياتها ، الحرص على أن تنسجم شروط عقد القروض ـ الى أكبر حد ممكن ـ مع طاقة البلد المقترض المالية وقدرته على خدمة القروض من ناحية تسديد الفوائد والأقساط على السواء • وانه وان لم تتفق آراء الاقتصاديين بعد ، حول تقييم قدرة البلد على خدمة قروضه ، فلقد أصبحت فكرة التيسير على البلاد النامية تسود أوساط البلاد التى تقبل على مساعدتها وتقديم العون لها •

ولقد لاحظنا بموضع سابق من هذه الدراسة أن برامج التنمية الحالية تستند على تحقيق زيادة وافرة فى تدفق رءوس الأموال على البلاد النامية حتى يتيسر تنفيذ برامج التنمية ، بما تعنيه عملية التنفيذ من نمو سريع فى الدخل الاجمالى بمعدلات تفوق ما كان يتم قبلها • ولا طاقة

لموارد البلاد النامية الخاصة على تنفيذ تلك المشروعات ، الأمر الذى يتطلب تدفق المساعدات الخارجية عليها ، حتى بعد استكمال مشروعات التنمية الجارى تنفيذها فى الوقت الحاضر •

لكن ينتج عن الاقبال على الاقتراض من الخارج ، تزايد مديونية البلاد النامية فضلا عن جسامة الأعباء التى تلقيها خدمة الدين على كاهل البلاد المدينة • وهذا ماتنبئنا به احصاءات الأمم المتحدة : اذ يقدر مايتدفق على البلاد النامية من القروض الرسمية التى تعقدها مع البلاد المتقدمة بألفين وخمسمائة مليون دولار سنويا فى المتوسط ، ويعنى هذا أن عبء خدمة ديون البلاد النامية يقدر أن يجاوز الخمسة آلاف والمائتى مليون دولار عام ١٩٧٠ والى ٦٨٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٥ • فاذا علمنا أن مجمـــوع مايرد البلاد النامية من الأموال الطويلة الأجل ــ العامة والخاصة على السواء ــ يقدر سنويا بثمانية بلايين دولار ، لأدركنا أنه لن يتبقى للبلاد النامية فى عام ١٩٧٥ من هذا المبلغ سوى ألف ومائتى مليون دولار ، فى حين يذهب الباقى (٦٨٠٠ مليون دولار) لخدمة الدين • وظاهر أن مبلغ الألف ومائتى مليون دولار يتناقص تدريجيا بفعل تزايد المبالغ المخصصة لخدمة الدين •

وبعبارة أوضح ، ستصبح البلاد النامية خلال فترة لا تجاوز عشرة أعوام تقترض لتســـديد أقساط ديونهـا وخدمتها ، ليس الا • ويدعو هذا الموقف لايجـــاد حلول

جذرية لمشكلة الديون وضمان استخدام الأموال التى تتدفق على البلاد النامية فى الأوجـــه الكفيلة بتنفيذ مشروعات التنمية ٠

٤ ـ صندوق الامم المتحدة للتنمية الاقتصادية

أصدر المجلس الاقتصـــادى والاجتماعى المنبثق عن الامم المتحدة فى ٢٣ من يونية سنة ١٩٥٢ قرارا بتكوين لجنته لوضع برنامج تفصيلى لانشـــاء صندوق خاص يتولى منح المساعدة والقروض الطويلة الأجل ـ بفائدة مخفضة ـ الى البلاد المتخلفة اقتصاديا لتمكينها من الاسراع فى انجاز برامج التنمية الاقتصادية ٠ ورسمت الجمعية العامة للأمم المتحدة خط سير أبحاث اللجنة وفق الخطوط التالية :

أولا : حجم الصندوق الخاص وتكوينه وادارته على شريطة أن لا يتعارض انفاذه مع منظمة دولية قائمة ٠

ثانيا : طريقة تجميع الاشـتراكات فى الصندوق ، مع الرغبة فى أن تكون المساهمة عالمية ٠

ثالثا : طبيعة مســاهمة الدول الاعضاء فى الامم المتحدة وغير الأعضاء فيها ٠

رابعا : السـياسات والشروط والتدابير التى تثبت فى عقد القروض ومنح المبـــالغ من الصندوق الى البلاد النامية ٠

خامسا : المبادىء التى تنتهجها البلاد التى تتلقى المنح والقروض من الصندوق ٠

وهاك عرضا سريعا لأهم محتويات هذا التقرير القيم:

١ ـ دور الصندوق الخاص

ينحصر دور الصندوق الخاص فى أداء رسالة الامم المتحدة فى كفالة التقدم الاقتصادى والاجتماعى ، وبذل العون الى الدول المتخلفة اقتصاديا لتسير فى طريق التقدم والازدهار ، وتدرك الامم المتحدة بأن التعجيل بتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية يتطلب فى كثير من الحالات منحا وقروضا طويلة الأجل بفائدة مخفضة ، اذ لن تتيح لها تجارتها الخارجية فائضا ذا شأن يمكنها من كفالة تقدمها٠

وثمة ثلاثة اعتبارات هامة :

أولا : أن فكرة الصندوق ـ فى جوهرها ـ تعبير عن مبادىء الامم المتحدة المتصلة برفع مستوى معيشة الشعوب المتخلفة وزيادة طاقتها الانتاجية ٠ والصندوق بالتالى أداة لتنفيذ المقترحات والتوصيات لحل مشكلات العالم الاجتماعية ٠

ثانيا : على الصندوق واجب تشجيع الدول المتخلفة اقتصاديا على النهوض بمرافقها حتى تؤتى مساعداته ثمرتها المنشودة ٠

ثالثا : اذا منحت الجماعة الدولية مساعداتها الى

البلاد المتخلفة فيجب أن توجه تلك المساعدات توجيها يفيد المجتمع الانسانى من ثمراتها ٠

وتؤمن الدول المتقدمة أن بقاء الاوضاع الاقتصادية للدول المتخلفة اقتصاديا ، يهدد السلام الدولى ويزلزل الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى للعالم كله ٠

٢ ـ موارد الصندوق

قوام موارد الصندوق ، المبالغ التى تكتتب بها الحكومات ٠ وتتكون من تعهد بدفع مبالغ معينة فى غضون فترة محددة ٠ أى تضع الحكومات تحت تصرف الصندوق من وقت لآخر ، المبالغ التى تكتتب بها ٠ وتتيح هذه الطريقة لمديرى الصندوق رسم برنامج لفترات طويلة ، كما تغدو الدول النامية على علم بمقادير المساعدة التى تتلقاها من الصندوق ٠ ومن ثم تتألف موارد الصندوق من اكتتابات متجددة ترتبط الحكومات بها مقدما ، وتصبح فى متناول الصندوق طوال فترة الارتباط ٠ ولن تتكون الموارد ــ والحالة هذه ــ من رأس مال محدد تساهم فيه الحكومات ، على نحو ما هو حاصل بالنسبة لصندوق النقد الدولى ٠ ويسمح للأفراد والهيئات الغير الحكومية بالاشتراك فى الاكتتاب أسوة بالحكومات ٠

وتمكينا للصندوق من أداء رسالته فى خلال المراحل الاولى لانشائه ، تقدم الحكومات المكتتبة مبالغ سنوية

للانفاق منها على الشئون الادارية للصندوق · والاكتتاب فى أموال الصندوق اختيـــارى ، ويترك للحكومات أمر تقريرها ، وان كان من المفهوم أن يتناسب الاكتتاب مع قوة البلد الاقتصـــادية التى تقرر وفقـا للمساحة وعدد السـكان والغنى أو الفقر النسبى ، وفوق ذلك كله تبعا للدخل القومى ومركز ميزان المدفوعات ·

وتتم الاكتتابات بعملات البـلاد المكتتبة فى احتياطى الصندوق ، وتكون قابلة للتحويل بالقدر الذى تسمح به تلك البلاد · وقد استبعدت فكرة قابلية المبالغ المكتتب بها للتـــحويل ، خشية أن يصد ذلك كثـيرا من الدول عن الاشتراك فى عضوية الصندوق · كما أنه لن يتيسر للبلاد النامية المساهمة فى الاحتياطى بسبب افتقـارها للعملات القابلة للتحويل ولعجز ميزان مدفوعاتها ·

٣ ـ عمليات الصندوق الخاص

كى تحصل الدولة النامية على مساعدة الصندوق ، يجب أن تكون عضـــوا فيه : تتقبــل التزامات العضوية وتساهم مختارة فى ميزانيتى الادارة والتشغيل · وعليها أن توجه المســاعدة التى تحصـــل عليهـــا للنهـــوض باقتصادياتها · ويتطلب ادراك هذه الغاية تعبئة مواردها الخارجية والداخلية والانتفاع بها فى التنمية الاقتصادية · وعلى الحكومات النامية واجب النهوض بسياساتها المالية

والنقدية حتى تتجاوب مع احتياجاتها وأن تسعى لكبح جماح التضخم ٠

ويسبق تقرير المساعدة ، رسم برنامج محدد للتنمية الاقتصادية أو تقديم مشروعات مفصلة ذات فائدة اقتصادية ظاهرة للبلد النامى ٠ وتتطلب التعبئة الحقة للموارد ورسم برامج محددة للتنمية : انشاء منظمات وادارات جديدة (أو توسيع القائم منها فعلا) حتى يمكنها تلبية مطالب السياسة الجديدة ، والاستفادة من المعونة الفنية التى تنظمها الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وغيرها من الهيئات الدولية ، على أوسع نطاق ٠

واذا كانت الغاية من انشاء الصندوق سد النقص فى موارد البلاد النامية من الاموال اللازمة لها للنهوض باقتصادها القومى والتغلب على مصاعبها المالية الدولية ، فان عبء التنمية الاقتصادية ـ مصداقا لقرار الجمعية العمومية رقم ٥٢٠ (الدورة السادسة) ـ يقع على كاهل شعوب البلاد النامية ويستند على مجهودها قبل أى شىء آخر ٠

ويبذل الصندوق العون للحكومات فقط ، وبناء على طلبها ولا يتعامل الا مع حكومات ٠ وتعين الحكومات المشروعات والبرامج التى تقرر تنفيذها بمساعدة الصندوق وتشرح قصور مواردها وتحدد أسبقية المشروعات وتبدى مقترحاتها لحسن تنفيذها ٠ وعلى الحكومات أن تبين ضعف وسائل التمويل الخارجى عن تزويدها باحتياجاتها الى

الموارد الخارجية ، ومدى قدرتها على تدبير جانب من هذه الاحتياجات • وعلى أساس هذا التقدير يحدد الصندوق مقدار المساعدة التى يبذلها •

٤ ـ ادارة الصندوق

تتاح عضوية الصندوق لأية حكومة تبدى استعدادها لاعتناق مبادىء الصندوق وسياساته ، وأن تكون عضوا فى الأمم المتحدة أو احدى الوكالات المتخصصة ، وترتبط بالاشتراك فى ميزانية التشغيل ، وتسدد اشتراكها فى الميزانية الادارية حسبما يقرر المجلس العام للصندوق • ويجوز لأية حكومة أخرى اكتساب عضوية الصندوق على شريطة موافقة المجلس وقبولها مبادىء الصندوق وسياساته •

ونظرا للأهمية الكبرى التى توليها الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية للدول النامية ، يرفع الصندوق سنويا تقريرا عن أعماله الى المجلس الاقتصادى والاجتماعى • ويلاحظ الاتصال الوثيق بين أعمال الصندوق وادارة المعونة الفنية • ففى مكنة هذه الادارة مساعدة الصندوق فى تقدير القيمة الفنية لمشروعات التنمية الاقتصادية وبرامجها ، التى ترفع الى الصندوق التماسا لمساعدته كما يكمل عمل كل منهما الآخر • فادارة المعونة الفنية تدرس المشروعات وتستعرض الأحوال الاقتصادية للبلاد النامية وترسم برامج

التنمية الاقتصادية • وتعتبر هذه الدراسات الأساس التى تقرر اتجـــاه الصندوق الى منح مساعداته المـالية للبلاد النامية •

وللصندوق ميزانية مستقلة عن ميزانية الامم المتحدة• وذلك لاحتمال اشـــتراك حكومات فى الصندوق ليست عضوا فيها أو فى الوكالات المتخصصة • وتتألف ايرادات الميزانية من اشتراكات الأعضاء التى يحددها المجلس •

ومهما يكن من أمر انشـــاء صندوق خاص للتنمية الاقتصادية يتبع الأمم المتحدة ، فانه ما برح فى مراحله الأولى •

٥ ـ ادارة المعونة الفنية التابعة للأمم المتحدة

تبدى الدراسات التى يجريها الاخصائيون فى كثير من البلاد النامية ، عظم امكانياتها المـــادية لو قيض لها تطبيق أسباب المعرفة الفنية الحديثة فى مرافقها • فيرتفع مستوى شعوبها الذى يعتبر قطب الرحى فى السلام العالمى الحقيقى • وهذا ما أدركه الموقعون على ميثاق الامم المتحدة فى ســـان فرنسســـكو عام ١٩٤٥ • فأنشـئوا المجلس الاقتصادى والاجتماعى الذىخصص بدوره صندوقا لتمويل البرنامج الموسع للمعونة الفنية التى تبذلها هيئة الأمم الى البلاد المتخلفة اقتصاديا • كما عهدت الامم المتـــحدة الى سبع وكالات متخصصة تابعة لها مزودة بخبرة الاخصائيين

العالميين هى : منظمات : العمل ـ الأغذية والزراعة ـ التعليم والثقافة ـ الطيران المدنى الدولى ـ الصحة ـ الظواهر الجوية ـ المواصلات الدولية ، ببذل مساعدتها فى رسم برنامج المعونة الفنية للتنمية الاقتصادية • وتتولى ادارة المعونه الفنية بالأمم المتحدة تنسيق أعمال تلك الوكالات وأعمال المنظمات المرتبطة بها مثل البنك الدولى للتعمير والانشاء وصندوق النقد الدولى ••

وتكفلت الأمم المتحدة بمقتضى المادة ٥٥ من ميثاقها بالسعى الى رفع مستويات المعيشة وتوفير العمالة الكاملة وتحقيق شرط التقدم والارتقاء الاقتصادى والاجتماعى • وتتولى الجمعية العامة طبقا للمادة ٦٠ هذا الامر الذى تحيله بدورها على المجلس الاقتصادى والاجتماعى • وبناء على الالتزامات التى وردت بالفصل التاسع من ميثاق الامم المتحدة ، أصدرت الجمعية العامة طائفة من القرارات خلال فترة انعقادها الأربع الأولى اعترفت فيها باختلاف الأمم الأعضاء فى تقدمها الاقتصادى • ودعت المجلس الاقتصادى والاجتماعى لدراسة الطرائق والوسائل الفعالة لتزويد من يحتاج من الدول الأعضاء ـ بالتعاون مع الوكالات المتخصصة ـ بالخبرة فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية •

ومناط أهداف المعونة الفنية :

١ ـ تشكيل فرق دولية من الخبراء تقدم ـ بطريق مباشر أو غير مباشر ـ بوساطة هيئة الأمم أو الوكالات

المتخصصة ، مهمتها أن تزجي ارشـــادات خاصة لبرامج الاصلاح والتنمية الاقتصادية ٠

٢ ـ تقـــديم التسهيلات التى تسـاعد الدول التى لم تســـتكمل بعد نهضتها ، على تكوين طائفة من الخبراء الوطنيين فى نواحى التقـدم الاقتصادى المختلفة ٠ وذلك بتزويدها بالمعدات والخبرة الضرورية لتشييد المعاهد الفنية داخل البلاد ٠

٣ ـ اتخـاذ الاجراءات اللازمة لتزويد الدول التى لم تستكمل بعد نهضتها ـ بالاعانات المالية الضرورية ـ لايفاد خبرائها للتعليم والتدريب ، فى البلاد والمؤسسات الدولية التى أدركت مكانة ممتازة فى التخصص الفنى ٠

٤ ـ عقد مؤتمرات دولية للخبراء لدراسة المشكلات والمسائل المتصلة بالتنمية الاقتصادية ٠

٥ ـ اتخاذ الاجراءات اللازمة لاقامة المعارض الخاصة ، ولوضع المؤلفـــات والدراسات التحليلية للمسائل الفنية ولتبادل البيانات عما ينشر من المؤلفات الفنية الحديثة ٠

ويشترك فى هذا البرنامج جميع الدول الأعضـاء : ســـواء فى هيئة الأمم أو منظمة العمل الدولية ، ومنظمة الأغذية والزراعة ، ومنظمة الأمم المتحـدة للعلم والثقـافة ، ومنظمـة الصـــحة الدولية ، بتقـــديم الخبراء وتدريب المرشحين ٠

ولقـد أنشىء مجلس للمعونة الفنية تعينه الوكالات

الدولية المتخصصة السالفة الذكر ، ويرأسه سكرتير عام الأمم المتحدة أو من ينوب عنه • كما يمثل فيه كذلك مندوبون عن البنك الدولى للتعمير والانشاء وصندوق النقد الدولى والمنظمة الدولية للاجئين ومنظمة المواصلات الدولية • ويدرس المجلس طلبات المعونة الفنية التى تتلقاها المنظمات الممثلة فيه •

ويجب على السكرتير العام للأمم المتحدة أن يراعى فى منح المعونة لدولة ما المبادىء الآتية :

١ ــ أهمية الخدمات والاشتراطات المالية لتقدمها • ويتولى المجلس الاقتصادى والاجتماعى مراجعتها فى كل دور من أدوار انعقاده •

٢ ــ تحدد الحكومات التى يهمها الأمر المساعدات التى ترغب فى الحصول عليها •

٣ ــ تقوم الدولة التى ترغب فى الحصول على المساعدات الفنية ــ قبل طلبها تلك المساعدات ــ بتحديد طبيعة المسائل ونطاقها التى تطلب من أجلها المساعدة •

٤ ــ يجب ألا تتخذ المعونة الفنية ذريعة للتدخل الأجنبى السياسى أو الاقتصادى فى شئون الدولة المعانة • وأن تقدم لحكومة هذه الدولة وتكون مطابقة لاحتياجاتها ، وبالوضع الذى ترغب فيه • وأن تكون من الطراز الأول من حيث القيمة والتخصص الفنى •

وتتعهد الدولة التى تطلب المعونة الفنية باتباع المبادىء التالية :

١ ـ تسهيل مهمة الهيئات الدولية المشتركة فى تقديم المعونة الفنية • وذلك بتزويدها بالبيانات الضرورية الخاصة بالمشكلات التى تطلب من أجلها المعونة ، وبتسهيل اتصالها ـ لا بالمصالح الحكومية فحسب ـ بل وبالأفراد الذين لهم صلة مباشرة بتلك المشكلات وبمشكلات أخرى مرتبطة بها •

٢ ـ أن تبادر بأن تضع موضع الاعتبار الكلى الآراء الفنية التى تقدم اليها بناء على طلبها •

٣ ـ أن تتعهد بأن تنشىء أداة تنسيق حكومية لضمان الاستفادة من جميع مواردها الفنية والطبيعية والمالية ، الضرورية للتنمية الاقتصادية • والتى يمكن عن طريقها ضمان الافادة من أية موارد هامة يتيسر للدولة الحصول عليها عن طريق دولى ، فى ميدان المعونة الفنية •

٤ ـ أن تتحمل قسطا هاما من تكاليف المساعدة الفنية التى تقدم اليها • وذلك بأن تقوم ـ على الأقل ـ بسداد الجزء من هذه التكاليف الذى يمكن سداده بعملتها الوطنية •

ويشترط فى الخبراء الذين يندبون لاسداء المعونة الفنية :

١ ـ أن يكونوا من الاخصائيين الفنيين المشهود لهم بالكفاية العالية •

٢ ـ أن يراعى فى اختيارهم المامهم باحتياجات البلد الخاصة ، واستطاعتهم التوفيق بين طرائق العمل وظروف

البلد الخاصة • وقدرته على التوفيق بين طرائق العمل وظروف البلد المحلية والاجتماعية والمادية •

٣ ـ أن يمتنعوا عن القيام بأى نشاط سياسى أو تجارى أو أى نشاط آخر خارج عن نطاق المهمة الموكولة اليهم • ويجب تحديد اختصاصاتهم فى كل حالة ، بالاتفاق بين البلد الذى يطلب المعونة والمنظمات الدولية التى تسديها •

ويراعى فى اجابة طلبات المعونة الفنية مايلى :

١ ـ أن تستلهم الهيئات المشتركة فى تنفيذ البرنامج ميثاق الأمم المتحدة ومبادىء البرنامج الموسع للمعونة الفنية والقرارات المتصلة به • ويجب أن يترتب على اسداء المعونة الفنية زيادة انتاج الموارد البشرية والمادية وتوزيع الفوائد الناجمة عن تلك الزيادة توزيعا عادلا على السكان حتى يتأتى رفع مستوى معيشتهم •

٢ ـ أن تكون مشروعات التنمية المقترحة من شأنها تحقيق رفاهية الشعب ، وبخاصة توفير العمالة الكاملة للجميع • وأن تراعى فيها الحكومات الظروف والعادات والقيم الاجتماعية السائدة فى منطقة معينة والتى قد تؤثر بطريق مباشر على أوضاع التنمية الاقتصادية •

٣ ـ ترتيب المشروعات وفقا لاحتياجات الدول المتخلفة وتوزيعها الجغرافى •

والاستقلال السياسى شرط لحصول الدولة على المعونة

الفنية للأمم المتحــدة • وقد نص على ذلك ، القرار ٢٠٠ (الدورة الثالثة للجمعية العامة) • ولن يتأتى لبلد اجتناء ثمرات التنمية على أساس قويم الا برسم برنامج يراعى فيه توازن عوامل الاقتصاد القومى المختلفة • ويجب أن يقوم هـــذا البرنامج على أسس عملية قوامهـــا موارد البــلاد وامكانياتها الاقتصادية ، وتقـــديم الأهم على المهم فى تنفيذ جوانب البرنامج • وتأتى مســـاعدة الدولة فى تقــدير احتياجاتها وصياغة برامج التنمية ، فى مقـــدمة أعمــال الوكالات المتخصصة التى تشرف على تنفيذ برامج المساعدة الفنية • وان اتصال الأمم بعضها ببعض وتشابك مصالحها، يوجب على الدولة التى تعد مشروعات التنمية الاقتصادية أن لا تغفل مجريات الحــوادث الدولية والبرامج التى تنفذها الحكومات الأخرى ، والا منيت مشروعاتها بالفشل ، سيما ان اتصلت بالتجارة الدولية • وهذا ما يجعل لنصائح الأمم المتحدة قيمتها العظيمة •

واذا كانت احتياجات الدولة النامية عديدة وعاجلة لكن غايتها التوسع فى الانتاج بوساطة تنفيذ برنامج يتوازن فيه التصنيع مع التنوع الزراعى • ويتطلب التنفيذ توفير الطاقة المحركة المواصلات ، وعدم اغفال العوامل الأخــرى المتصلة بالانتاج مثل : الصحة والتعليم والتغذية • فانه على الرغم من أن نسبة عظيمة من سكان البلاد النامية ــ تتراوح بين النصف والثــلاثة أرباع ــ تعمـــل فى انتاج الأطعمة ، الا أن حالة التغذية ــ سواء من حيث النوع أو

الكمية ـ قاصرة للغاية • فأحرى بالدولة توجيه جهـودها قبل أى شىء آخر ، نحو تحسين الانتـاج الزراعى لزيادة الأطعمة المتاحة فى الريف ، وتوفيرها للعاملين فى الصناعات الجديدة • ثم ترنو الى رفع مستوى الصناعات الاستخراجية لتزود الصناعات التحويلية باحتياجاتها من المعادن والوقود • وتتجه أخيرا للتوسع فى التصدير لتحصل من مبيعاتها فى الخارج على الأموال اللازمة لتمويل نهضتها الاقتصادية •

وان زيادة الانتـــاج الزراعى زيادة جـــوهرية أمر مستطاع ، لو طبقت التدابير المناسبة وفي مقدمتها : العناية باختيار السلالات ، وتوفير الأســـمدة الصالحة ، وتزويد المزارع بالمعدات الحديثة ، وانشاء الصوامع لتلافى خسائر المحصولات واقامة مخازن التبريد للمحـــافظة على الفواكه والخضروات • فضلا عن تحسين السلالات الحيوانية عن طريق : التهجين ، والقضـــاء على الأوبئـــة التى تصيب الحيوانات ، والعناية بالغابات ، وتحسين طرائق الانتفاع بالثروة المائية : كل هذا قمين بزيادة الثروة الزراعية ورفع مستوى التغذية فى البلاد •

وللنهضة الصـــناعية أوضاع متعددة تختلف وفقـا لطبيعة موارد البلد المادية وحجم وحذق السكان • فتتجه البـــلاد فى بادىء الأمر للنهوض بمناجمها ، بينما يعنى البعض الآخر بانشاء الصناعات الزراعية والافادة من المعادن المتوافرة فى أراضيها • وتركز بعض البلاد اهتمامها فى انتاج السلع التى تسد الاستهلاك المألوف للمواطنين ، فى

حين ترنو بلاد أخرى الى انتاج السلع الانشائية . على أن البـــلاد النامية جميعهاُ تعنى بتحسين المواصلات والقوى المحركة .

والواقع يعتبر الافتقار الى القوى المحركة ـ سواء على شكل بخـــار أو ديزل أو كهرباء ـ عقبة كأداء تقف أمام التقدم الاقتصادى فى جميع المنـاطق تقريبـا . وانه وان زخرت كثير من المناطق بأســباب القوى المحركة ، لكن يعوزها المال والخبرة الفنية لاستخدامها على نطـاق مثمر فى اقتصادها القومى .

وقد تتطلب المعونة الفنية فى الميدان الصناعى عدة مراحل :

تبدأ الاولى بالدراسات الاقتصادية والهندسية لتعيين أوفق الصناعات للبـلاد . أى من حيث مدى توافر الموارد الطبيعية والمواد الأولية والقوى المحركة ، ورءوس الأموال والأيدى العاملة ، واتساع أسواق التصريف .

ثم تدرس الصناعة التى يقـع الاختيـار على قيامها بالبلد . ويرسم برنامج يحدد قدرة الصناعة الاقتصادية ، ويفصل فى أجدر العمليات بالتنفيـذ . وتعين المشروعات الاضافية للصناعة مثل القوة المحركة والمواصلات .

ويقرر البرنامج كذلك : تكاليف الانتاج والتصريف .

وأخيرا ، يحتاج الى المعونة الفنية خلال مرحلتى تشييد وتدريب المديرين والاخصائيين المحليين على ادارة المصنع .

ويعتبر تقدم المواصلات مفتاح التقدم الاقتصادى فى كثير من بقاع العالم • فان معظم البلاد النامية يفتقر الى الطرق الصالحة والى تعزيز النقل النهرى والسكك الحديدية والى المطارات للطائرات المدنية ، وتحسين الموانى• ويتطلب كذلك بالاضافة الى رءوس الأموال ، الخبرة الفنية للمساعدة فى خفض تكاليف الانشاء الى أوطأ حد ممكن • ويتأتى عن تقدم المواصلات زيادة كمية الأطعمة فى الحضر، وخفض أسعار المصنوعات فى الريف ، ويقود الى نشر الآراء الجديدة والثقافة •

وتستند زيادة الانتاج – فى الزراعة والصناعة على السواء – على العامل البشرى دائما • ومن ثم ، يجب تلافى الأضرار التى تصيب السكان منجراء تنفيذ برامج التنمية• ويطالعنا فى هذا الصدد الضرر الصحى الهائل الذى أصيب به سكان الريف المصرى من جراء التوسع فى الرى منذ منتصف القرن التاسع عشر لزراعة القطن لتصديره الى البلاد الغربية • اذ لم تتخذ أسباب الوقاية من أمراض كالبلهارسيا والانكلستوما ، فانتشرت بين ظهرانى الفلاحين انتشارا ذريعا هد القوى العاملة الريفية هدا • وتقدر الهيئات الدولية نسبة المصابين بالطفيليات فى الشرق الاوسط بحوالى ٩٠٪ من سكان الريف ، الأمر الذى يقلل الانتاج الى أدنى حدوده • ولا تقل أهمية صحة العامل فى الانتاج الصناعى عن أهميتها فى الانتاج الزراعى ، فالمشاهد أن المناطق الصناعية التى يتمتع فيها العمال بصحة

موفورة ، تتفوق على غيرها فى مضمار الطاقة الانتاجية للفرد ، ويهبط فيها معدل الوفيات كثيرا • ومن ثم يجب البدء بتنفيذ البرامج الصحية قبل انفاذ البرامج الاقتصادية • ويتلو ذلك رسم برامج للتعليم والثقافة ، اذ لن تقوم للتنمية الاقتصادية قائمة فى بيئة جاهلة ، وعلى أن تتجه العناية الى التعليم بصفة خاصة •

وترتبط التنمية الاقتصادية بالتقدم الفنى ، الذى يدعمه البحث • ولذلك تعنى الحكومات بانشاء معامل البحث ، وتلحق بالجامعات والمعاهد والمصالح الحكومية المختصة ، كما قد تلحق بالمصالح نفسها • ويجب تزويدها بالمعدات والأجهزة واعداد برامج أبحاثها بعناية بالغة • ولا ريب أن المعونة التى تتلقاها حكومات البلاد النامية فى هذا الشأن من الهيئات الدولية لها قيمة ثمينة فى قيام المعامل برسالتها العظيمة فى التنمية الاقتصادية • كما تزود تلك الهيئات البلاد النامية بالمعلومات الفنية وبأحدث الآراء فى المسائل التى تشغل الأذهان ، فيصبح القائمون على تنفيذ مشروعات التنمية وثيقى الصلة بمجريات الأبحاث العلمية فى الخارج •

وينبعث عن التغيرات الأساسية فى الحياة الاقتصادية لبلد ـ أى بلد ـ مشاكل اجتماعية جوهرية • ولن يستطيع شعب يعيش فى ظل أوضاع اجتماعية قديمة ، أن يستوعب المظاهر الاقتصادية الحديثة الا تدريجيا • ويجتاز الشعب فترة انتقال من الاقتصاد الزراعى الذى يقوم على المجتمع

الريفى المحافظ ، الى اقتصاد قوامه مجتمع المدينة المتحرر الحافل بالحركة ، بما يحمله هذا الانتقال بين طياته من تقلقل اجتماعى يؤثر أيمـــا تأثير على استقرار العـــائلة والمجتمع • ومن ثم قد تحتاج الأمة النامية الى اخصائيين اجتماعيين يدرسون العلاقات التى تتمخض عنهـا التنمية الاقتصادية ، على أمل ارسائها على أسـاس مكين لا يضير مجتمع الأمة فى مجموعه •

ومن أغراض التنمية الاقتصادية الأساسية ، تحسين أحوال الطبقة العاملة • فان فشلت الأمة فى تحقيق ذلك ، نفذت المبادىء الهدامة الى صفوف العاملين وتعرضت البلاد للتقلقل الداخلى والعدوان الخـارجى • كمـــا يترتب على الاخفاق فى رفع مستوى المعيشة ، ضياع الفوائد التىتتوقع الأمة اجتناءها من التنمية الاقتصادية هباء منثورا • ويجب أن يكفل للعامل غذاء كاف وملبس لائق ومسكن مناسب ، ويؤمن على حياته من أخطار العمل والتعطل وأن يثاب على اجادته لعمله • ولذلك فان للمساعدة الفنية دورا حيويا فى هذا الميدان •

ويقتضى تنفيذ مشروعات التنمية الاقتصـادية تنظيم عمليات الائتمان وطرح سندات الحكومة للاكتتاب وتوجيه السياسات النقدية والمصرفية والمالية العامة الوجهات التى تتطلبها تلك المشروعات ، الأمر الذى يستلزم الخبرة الفنية الخارجية •

وقد تبذل المعونة الفنية لحل المشكلات الادارية العامة

التى تبرز من خلال تنفيذ مشروعات التنمية الاقتصاديه ، مثل اعادة تنظيم الادارات الحكوميه لكى تستطيع مواجهة المسئوليات الجديدة وتنسيق اعمال الادارات المختلفة وتبسيط الاجراءات الاداريه ووضع نظم اختيار الموظفين . والواقع ان هذا التنظيم من الاهميه بمكان عظيم حتى أنه ليتوقف على كفايته نجاح مشروعات التنمية الاقتصادية .

وتأخذ المعونة الفنية للتنمية الاقتصادية أشكالا عدة منها :

البعثات الاستطلاعية المشتركة - المساعدة المباشرة بالنسبة لعمليات معينة - بعثات التدريب- البيانات العملية للتقدم الفنى الحديث - البحث الصناعى لتحسين الانتاج- تزويد المعدات اللازمة للمعونة الفنية .

وتطلب بعض الحكومات ايفاد فريق من خبراء الهيئات المشتركة فى البرنامج الموسع للمعونة الفنية لدراسة النواحى الهامة في اقتصاديات بلادها ، ومعاونة هذه الحكومات فى تحديد أسبقية مراحل التنمية الاقتصادية . ويعين فى بعض البلاد ممثلون مقيمون بالاتفاق مع حكومات تلك البلاد لتمثيل مجلس ادارة البرنامج الموسع . وعلى الموظف اسداء النصيحة والمساعدة للحكومات فى صياغة الطلبات التى تقدم الى مختلف الهيئات ، على ضوء امكانيات تلك الهيئات ، ومساعدة الخبراء الذين توفدهم الهيئات على تأدية أعمالهم بطريقة ايجابية . ويمكن طلب خبراء لاسداء النصيحة والمساعدة فى ميدان معين ، ويجوز لهم

أن يدربوا الموظفين المحليين أو يضطلعوا بأنفسهم بعمل معين • وقد يكون هؤلاء الخبراء من الموظفين الدائمين بالهيئات الدولية ، غير أن الشائع تكليفهم بصفة خاصة بأداء المهام المطلوبة • وتتيح الهيئات الدولية بعثات الزمالة والمنح الدراسية فى الموضوعات المؤدية الى التقدم والتنمية فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى، الى أبناء البلاد النامية• ولكل هيئة طريقتها الخاصة فى منح بعثات الزمالة • وتمنح بعثات الزمالة والمنح الدراسية وفق البرنامج الموسع : اما باعتبارها جزءا من مشروع شامل لجميع أشكال المعونة الفنية أو على أساس مستقل • أما المرشحون لبعثات الزمالة والمنح الدراسية ، فتعينهم حكوماتهم وتختارهم الهيئات نفسها •

ويتم تدريب الموظفين الاداريين والفنيين من ذوى الاختصاص فى مختلف الميادين التى تهم الهيئات الدولية• وذلك باستخدام مجموعة من وسائل التدريب ، وبخاصة فى داخل البلاد النامية نفسها • وقد تشمل هذه الوسائل انشاء معاهد تدريب مؤقتة وحلقات دراسية ، كما يمكن تهيئتها لموظفين من بلد واحد أو من مجموعة من البلاد •

ويعتبر تنظيم المعلومات التى تفيد فى ميدان معين لتشجيع التقدم الاقتصادى والانعاش الاجتماعى ، أو لتطبيقها على المشاكل الخاصة فى البلاد النامية ، أمرا ضروريا بالنسبة لمشورة الخبراء أو وسائل التدريب ، أو توزيع هذه المعلومات • وقد ثبت ـ فى مثل هذه الأحوال ـ

أن استخدام جماعات عاملة يقتصر تأليفها على الخبراء كل فى ميـــدان اختصـــاصه ، طريقة ناجحة في سد هذه الاحتياجات •

وتقوم الهيئات المشـــتركة فى البرنامج ، بالرد عن الاستعلامات المتعلقة بالمسائل الفنية فى ميادينها الخاصة بهـا • كما أن بعضها يعتبر بمثابة مراكز لتنظيم ونشر الكتيبات والفهارس والأفلام والوسائل الأخرى الخاصـــة بتوزيع المعلومات الفنية •

ويمكن كذلك اعداد مؤتمرات فى نفس الميدان ، وذلك حينما يكون الموضوع متعلقا بالتنمية الاقتصادية •

ولما كانت المعونة الفنية تتباين كثيرا ، من ناحيتى المدى والنوع ـ من بلد لبلد ومن وقت لآخر ، يتعذر تقرير قواعد موحدة تحـــكم العلاقات بين الحـــكومات والمنظمات الدولية التى تقدم المعونة • وبالأحرى ، يقـــع على كاهل الحكومات المعـــانة والمنظمة (أو المنظمات الدولية) التى تبذلها ، عبء تنظيم جوانب المعونة المختلفة • ويتم ذلك بعقد اتفاقية أو بقيام الحكومة والمنظمة بتنفيذ الالتزامات كل فيما يخصه • وتتضمن تنسيق علاقات المنظمة بادارات الحكومة المختلفة والاجراءات والمهام التى تعهد اليها •

واذا كانت هناك أكثر من منظمة تشترك فى أعمال المعـــونة الفنية لدولة ، تنشأ للمعونة الفنية ادارة خاصة تمثل فيها المنظمات ويتولى موظفوها تحضير التقارير عن سير برامج المعونة الفنية ، وتيسير تبادل المعلومات••الخ•

الفصل الثالث

خصائص مشروعات التنمية الاقتصادية

١ ـ المظاهر العامة

يستبين للباحث من استعراض مشروعات التنمية فى الدول المختلفة ، وجود عدد من الاختلافات الخطيرة بين بعضها بعضا ، وقيام طائفة من المشابهات بين مشروعات احداها والأخرى :

فبلاد تتطلع لتحقيق معدل من الاستثمار العام ـ خلال فترة تنفيذ المشروعات ـ يتسم بالطموح ·

بينما يلتزم غيرها جانب الاعتدال ، فيقنع بتحقيق معدل أقل تطرفا ·

وثمة نزر يرضى بالحفاظ على وضعه الاقتصادى والاجتماعي الراهن ·

ولقد اعتنق معظم البلاد النامية مبدأ اقتطاع أعظم قدر ممكن من الدخل القومي لاستثماره فى النهوض بمرافق

الاقتصاد القومى • لكن تعلق جميع البلاد النامية ـ عـدا النزر اليسير ـ تنفيذ مشروعاتها على افتراض تدفق رءوس الأموال الأجنبية طوال فترة تنفيذ مشروعات التنميـة • ويرنو بعض البلاد للاستغناء عن المساعدة الأجنبية بفضل زيادة قدرته الانتاجية ، أو التقليل من حجمها قدر الامكان• هذا بينما يشتد ضغط الحاجة على البعض الآخر ، فيلتمس زيادة المعونات الخارجية فى صورة أو فى أخرى •

وتختلف مشروعات التنمية ـ أحدهـا عن الآخر ـ اختلافا واسع المدى ، من ناحية درجة ماتسبغه على قطاعاتها المختلفة من أهمية : فبعض المشروعات يضفى أهمية خاصة على الانتـاج المادى ، بينما تعنى مشروعات أخرى بقطاع الخدمات ، لا سيما ما يتصل منه بنواحى التعليم والمسكن والصحة •• وما الى ذلك من الشئون الاجتماعية •

فاذا ما ولى الباحث وجهه شطر الانتاج المادى ، ألفى تباينا أساسيا فى نظرة بلد عن آخر :

فهناك بلاد توجه استثماراتها صوب الصناعة بالذات

وتعنى أخرى بالزراعة أساسا •

وتوازن ثالثة بين هذين القطاعين •

فان اتجه الباحث للصناعة :

يجـد بلادا توجه استثماراتها لانتـاج الصناعات الثقيلة ، وتقـلل قـدر الامكان من انتـاج الصناعات

الاســـتهلاكية ، اللهم الا ما يكفى احتيـــاجات سكانها الأساسية ٠

فى حين توجه بلاد أخرى جانبا كبيرا من استثماراتها لترقية الصـــناعات الاســـتهلاكية باعتبارها قطب رحى صادراتها ٠

ومهما يكن من أمر اختـلافات مشروعات التنمية ، فثمة مشابهات كبيرة بين جميع الدول النامية فى النواحى التالية خاصة :

أولا : عنايتها بالنهوض بمصادر الطـاقة ، وترقية وسائل المواصلات وطرائق الاتصال ، وصناعة البناء ٠

ثانيا : تسيطر على القائمين على شـئون التنمية فى جميع البلاد النامية فكرة واحدة تدور حول العمل على زيادة الصادرات والحد من الواردات ، الا ما يتصل باحتياجات مشروعات التنمية التى لا تتوافر محليا ٠

وسنفصل بعض ما أجملناه فى هذه العجالة :

٢ ـ دور القطاع العام فى التنمية

تبدى الاحصاءات اختـلاف معدلات التنمية باختلاف البلاد ٠ لكن يلاحظ عدم وجود دولة نامية يقل معدل نموها السنوى المرسوم عن ٤٪ ٠ وذلك على الرغم من أن عددا كبيرا من الدول النامية قد أخفق فى كفالة هذا المعدل طوال السنوات العشر الماضية ٠

والحق ، لا يعثر الباحث الا على عدد قليل من الدول النامية يقنع برسم معدل سنوى للنمو يقل عن ٥٪ بينما تتطلع غالبيتها الساحقه الى آن تحقق مشروعات للتنميه عن طريق معدلات سنوية تصل الى ٥٪ آو تزيد • ومصداق لهذا الرأى ، يسفر بحثنا حالة ثمان وثلاثين دوله ناميه عن حقيقة مدارها آن ثلث هذه الدول يختط لنفسه زيادة سنوية في التنمية تجاوز معدل ٦٪ متأثرا بلا ريب بضخامة الزيادة السنويه فى تعداد سكانه مما يدفع حكومته دفعا لأن تولى وجهها شطر التنمية رجاء أن تستوعب الزيادة • لكن آتبتت الوقائع العملية مدى تغالى هذا الفريق فى طموحه : اذ لم يتحقق لأكثر من نصف الدول النامية سوى معدل زيادة سنوية يقل عن ٥ر٣٪ •

وعلى أية حال ، يجعل معظم الدول النامية من معدلات نمو الانتاج العام التى تتضمنها وثائق مشروعاتها ، أغراضا تهفو لتحقيقها ، وانقلبت عند بعضها أداة للدعاية فى الداخل ، ومظاهر للمباهاة فى المحافل الدولية •

ولو تم للدول النامية ما تصبو اليه ، لكفلت تحسنا أكيدا فى مرافقها العامة ، لم يتيسر لها فى تاريخها كله ، سيما فى البلاد الحديثة العهد بالحضارة العصرية • ويلاحظ الباحث أن مثل هذه البلاد قد رسمت لنفسها خطة التعجيل بالنهوض بمرافقها ، فوضعت نصب أعينها تحقيق معدلات مرتفعة للنمو لا تناسب ـ فى غالب الأحيان ـ مع مقدرتها الحقيقية • وهذا أمر قد أحبط تفاؤل القائمين على شئونها،

عنـدما لم تحقق خطط التنمية الا تقدما لا يجاوز ١٪ أو ٢٪ سنويا ٠

وتتبلور المهمة التى تجابه كل دولة نامية فى أن تصيغ خطة عملية تثمر معدل نمو ينـــاهز المعـدل المشتهى قدر الامكان وفى اطار طموحه ٠ ويعمد معظم البـــلاد النامية لتقدير معدل النمو الذى يتفق ومقدرته باستخدام نوع من التقييم لكل من العاملين التاليين :

الاول : احتياطى الموارد القـابلة للاستثمار ، والتى يحتمل أن تتوافر للدولة النامية طوال فترة المشروع ٠

الثانى : حصيلة رأس المال الذى يستثمر فى تنفيذ خطة التنمية ٠

فان اقامة خطة مالية للاستثمار ، لا يزال يعتبر فى طليعة الأعمال التى تضطلع بها حكومة الدولة النامية أثناء توليها صياغة مشروع التنمية ٠ ويتـــولى الخبراء تقدير احتياطى الموارد المالية التى يحتمل توافرها للقطاع العام ليستخدمها فى أغراض التنمية ٠ هذا بالاضافة الى اجراء تقدير تقريبى لاتجاه الاستثمار والادخار فى القطاع الخاص٠ وطالما أن معظم البلاد النامية يعتمد على رأس المال الأجنبى فى كثير من موارده المحلية ، تؤلف الاتجاهات المتوقعة فى التجارة الخارجية والمدفوعات جزءا لا يتجزأ من الصياغة الأولية للخطة ٠ وتخضع هذه التقديرات لمزيد من التهذيب والتنقيح تتفاوت فى درجتها تفاوتا بعيد المدى ٠ وتستند هذه العملية فى المحل الأول على مجموع التخطيط التفصيلى

الذى يتـــخذ سبيله لاحكام المشروعات المتصلة بالانتـــاج والاستثمار • ولقد كانت مرحلة التقدير تتم فى الماضى على أساس التجارب السابقة مع اجراء التعديلات التى تتفق مع ما ينتظر من تغيرات فى تركيب الاستثمار أو فى القدرة على استخدامه •

ولا يزال جانب كبير من النشاط الاقتصادى فى جميع البلاد النامية تستأثر به المشروعات الفردية وتقرر مصيره ، الأمر الذى يخرج عن سلطان الحكومة توجيه قدر ضخم من الاهداف : سواء أكان القائمون على شئون الدولة يؤيدون المشروع الخاص أو الاقتصاد الاشتراكى البحت أو الاقتصاد الاشتراكى المختلط • ويرد هذا الى ما تبين للدول النامية من عجز أجهزتها الادارية عن التوسع فى تفاصيل مشروعات التنمية وتناول كل صغيرة وكبيرة من الحياة القومية ، فضلا عن عدم جدوى هذا اللون من التدخل الحكومى من الناحية العملية •

ولا نقصد بهذا القول ان مشروعات التنمية قد أخفقت اخفاقا تاما فى تقرير أهداف معينة تعهد بتنفيذها للقطاع الخاص • اذ نجد عددا كبيرا من مشروعات الدول النامية يعهد للقطاع الخاص أمر تنفيذه • وأبرز ما يطالعنا فى هذا المجال ما تتضمنه مشروعات قطاع الزراعة من أهداف لانتاج محاصيل التصدير الاساسية ولانتـــاج المحاصيل الغذائية التى تستهلك محليا • وعينت مشروعات التنمية فى كثير من البلاد النامية أهدافا لا نتاج طائفة من السلع الاستهلاكية

والسلع الانتاجية مثـل : المنسوجات والسمنت والصلب والأسمدة ·

وثمة حقيقة لها أهميتها وهي أنه بينمـا أن نصيب القطاع الخاص من مجموع الناتج القومى ضخم للغاية بصفة عامة ، لكن القطاع العام يشغل جانبا جوهريا من مجموع الاستثمار · ويتراوح نصيب استثمارات القطاع العام بين الثلث وأكثر من النصف من مجمـوع الاستثمارات بصفة عامة · وتتيـح هذه النسبة العـالية لاستثمارات القطاع العام ، برامج محددة ، وتقدير التطور الذى يلم بالانتاج القومى نتيجة تنفيذ هذه البرامج · وتصدق هذه الفكرة بالذات على البلاد التى يسفر فيها تدخل القطاع العام فى الحياة الاقتصادية ·

ويعتبر قيام الدولة النامية باحتجاز نسبة من ناتجها القومى تنتفع بها فى زيادة طاقتها الانتاجية ، عاملا أساسيا فى سياسة التنمية · آذ يرى معظم الدول النامية فى تزايد معـدل الاستثمار شرطا أساسيا للاسراع بعملية النمو ، لايمانها بقصور معدل الاستثمار المألوف عن كفالة ما تصبو اليه من رقى وازدهار فى عهدها الجديد ·

وتتـوافر الموارد الاضافية اللازمة لتحقيق الزيادات المطلوبة فى الاستثمار :

اما بوساطة خفض النسبة التى يستهلكها الشعب من انتاج بلاده · ويترتب على هذا زيادة المدخرات القومية التى

يمكن توجيهها للاستثمار ، أو عن طريق زيادة نسبة الموارد التى يحصل عليها البلد النامى من الخارج • ويقود هــذا الى استفحال عجز ميزان مدفوعاته •

ويجمع معظم البلاد النامية بين هذين الاسلوبين فى زيادة الموارد التى تخصص للاستثمار • وتختلف درجة أهمية أحد الأسلوبين عن الآخر ، من بلد لآخر •

٣ ـ توزيع الموارد على أوجه التنمية

أشرنا الى ضرورة تولى القائمين على شـئون التنمية تحـديد النسبة التى تستقطع من موارد البـلاد الكليـة وتخصيصها للاستثمـار • وبالاضـافة الى ذلك ، تقتضى صياغة برامـج التنمية توزيـع هذه الموارد بين قطاعات الاقتصاد القومى المتباينة وفروعه • ويتأثر تكييف هـذه الصياغة بمجموعتين من العوامل :

تتضمن الاولى ـ المقـاصد المرجوة من الاسـتثمار والاستهلاك والميزان الخارجى •

وتشمل الثانية ـ تدفق الموارد ، وطراز الاقتصـاد القائم •

ويقع على كاهل القائمين على شئون التنمية عبء تعيين أسلوب توجيه الاستثمارات صوب المشروعات التى يتضح أنها تحقق أعظم تقدم ـ فى ظل أوضاع البلاد الراهنة ـ

لكفالة الغايات القومية · ولا يتخذ هذا القرار اعتباطا ، بل يخضـــع لدراسة طائفـة من المســائل المتصلة بالتنمية الاقتصـــادية تترابط احداها بالأخرى ، ترابطا وثيقـا · ويعكس هذا القرار وجهات النظر الآتية :

أولا : وجهـــات النظر المتصلة بالتغيرات البنائية فى الاقتصاد · وهى تغيرات يقتضيها خلق البيئة التى ينمو فيها الاقتصاد القومى نموا ذاتيا ·

ثانيا : الرأى المتصل بمدى تكامل الاقتصاد القومى للبلد النامى ، مع التجارة الدولية ·

ثالثا : تقـــدير العـوامل التى تؤلف عوائق النمو الرئيسية فى غضون فترة تنفيذ برنامج التنمية ·

رابعا : تحديد سياسة حكومة البلد النامى تجـــاه الموقف الذى يلتزمه حيال أسلوب الحرية الاقتصـــادية ، بما تعنيه من ارخاء العنان لتقلبات الســوق لتتولى تعيين متجهات الاستثمار التى تخدم قضية التنمية الاقتصادية · أو تفضيل استثمار الحكومة بتعيين مواطن الاستثمار أسوة بما هو متبع فى الدول الاشتراكية عامة ·

خامسا : فلسفة الحكومة فيما يتصل بمجالات النزعة الاستثمارية : الفردية والعامة ·

ويختلف دور الاســـتثمار الخـــاص فى التنمية الاقتصادية باختلاف البلاد .

ففى بعض البلاد نجد السيادة لرأس المال الخاص

وفى البعض الآخر ، السيادة للاستثمار العام ـ أى إستثمارات الدولة بينما تجمع بلاد أخرى بين نوعى الاستثمار ، بنسب تختلف باختلافها •

بيد أن ثمة حقيقة لاتمارى تقوم على أن نصيب الاستثمار العام فى مجموع الاستثمار الموجه لخدمة التنمية الاقتصادية فى زيادة متصلة • ويرد ذلك لانتشار الايمان بالفلسفة الاشتراكية ، وبخاصة ما يتعلق منها بالجانب الاقتصادى • وهذا ما يبدو أثره فى بعض البلاد النامية بجلاء فى اقبال الحكومات على الاستحواذ على وسائط الانتاج• فثمة نزعة قوية جدا الى توجيه الدولة استثماراتها للقطاع العام • ويضم القطاع العام بين طياته : ادارة مصالح الدولة ومكاتبها على تباينها ، التعليم وغيره من الخدمات التى تدخل فى اختصاص الحكومة ، ومجموعات الأبنية التى تقيمها الدولة للتخفيف من حدة أزمة السكن أو لتزويد الطبقة الكادحة بالسكن الملائم بسعر رخيص •

وتختلف نظرة الدول النامية الى كل من قطاع الخدمات وقطاع الزراعة وقطاع الصناعة : كل وفق ظروفه الخاصة• فتتباين بالتالى نسبة الاستثمارات التى تستقطع من الدخل العام وتخصص للنهوض بهذا القطاع أو ذاك •

بيد أن الحاصل فى معظم الدول النامية أن يترك الاستغلال الزراعى للأفراد ، مع تولى هيئات الحكومة أمر ارشاد الفلاحين الى خير أساليب الزراعة ومعاونتهم فى

الحصول على الاسمدة والبذور والسلفيات • وتتدخل فى صورة أو فى أخرى فى شئون تســـويق السلع وتصدير المتاح منها بعد كفاية الإستهلاك الداخلى • كما تحدد الدولة الملكية الزراعية وفقا لمطالب التنمية •

أما فى قطاع الصناعة ، فتتبــاين سياسات حكومات الدولة النامية تباينا واسع المدى :

فبعضها يترك الصناعة فى حيازة الملكية الخاصة مع تدخله بصورة مباشرة ـ أو غير مباشرة ـ فى تحديد الانتاج وشروط العمل والتسويق •

ويمتلك البعض الآخر المصانع ، ماجل منها وما دق•

ويمتلك بعض الحكومات طائفة من الصناعات الرئيسية وفى طليعتها مصانع الآلات والمصانع الكبيرة التى تؤثر فى الاقتصاد القومى فى صورة أو فى أخرى •

ويتفرع عن هــذا الاختــلاف فى النظرة الى قطاعات الاقتصاد القومى المختلفة ، اختلاف حصة كل منها بالطبع من المبالغ المخصصة للاستثمار •

وفى الفصول التالية يجد القارىء الــكريم تفصيل ما أجملناه •

الفصل الرابع

مقومات مشروعات الانتاج والقوى العاملة

١ ــ السياسة الزراعية

١ ــ سياسة الانتاج

تؤمن البلاد النامية بدور الزراعة الخطير فيمشروعات التنمية · لكن لا يرقى هذا الاهتمام الى ما تبديه من اهتمام فائق بالصناعة ، اذ تعتبرها العامل الديناميكى فى الارتقاء الاقتصادى · ومن الخطأ الفادح اعتبار الزراعة والصناعة عاملين متنافسين من عوامل النمو الاقتصادى · فلقد أبانت الاحداث الاقتصادية فى السنوات الاخيرة صدق الرأى القائل بأن الزراعة تكمل النمو الصناعى ، وهى له ضرورة لا محيص عنها ·

وازاء تقلقل الطلب الدولىعلى المواد الأولية واضطراب الاقبال عليها فى الأسواق العالمية ، يندر أن نجد بلدا ناميا يقنعبالتخصص فى الانتاجالزراعى لتصديره الىالخارج للحصول على الموارد الضرورية للتعجيل بنموه الاقتصادى ·

ومن النــاحية الاخرى ، قاد الحماس للتصنيع فى بعض البلاد الناميه للتغاضيعن دور الزراعه فى لهايه نمو الاقتصاد القومى فى مجموعه ، مما قاد الى انبعاث صعوبات خطيرة باتت تعرقل تقدم البلاد عامه واقتصادياتها خاصه: فلقد ترتب عن اهمال الزراعه ، اخفاق انتاج الاطعمه فى مسايرة نمو السكان وفى تزويد الصناعات ـ المنشأة وفقا لبرامج التنمية ـ باحتياجاتها من المــواد الاولية ٠ وعجز بعض الدول الناميه عن لفاية الطلب العالمى على منتجاتها الزراعية ، واضــــطر البعض الآخر لاستيراد المواد الاولية والغذائية مما دفعه لاستيراد هذه المواد من الخارج ٠ وترتب عن ذلك كله : ضياع مقــادير ثمينة من النقد الاجنبى . وتعويق التقدم الصناعى ، واضطرار طائفة من البلاد التى تدهور انتاجها الزراعى للحد من الانفاق المحلى صدا لموجة التضخم الناجمة عن هبوط المعروض من السلع الاستهلاكية فى الاسواق المحلية ٠

فلا بدع والحالة هــذه ، أن تولى مشروعات التنمية الحالية عنــاية خاصة للنهوض بالزراعة عامة ، ولانتــاج الأطعمة بصفة خاصة ٠ وأن تلتزم الحــــذر والحيطة فى سياستها الزراعية ، لمــا يترتب عن تضعضع اقتصادها الزراعى من آثار سيئة على مواردها من النقد الاجنبى ٠

وعلى نقيض برامج ترقية الصناعات ، تضــع جميع الدول النامية أهدافا للنهوض بسلع نوعية ٠ ذلك لان معظم برامج التنمية المتصلة بالقطاع الزراعى يفترض أن فى مكنة

الحكومات تأدية دور جوهرى في تنمية الزراعة عن طريق برامجها للانفاق العام • ومن شأن تعيين أهداف محددة للانتاج ، تزويد برامج الاستثمار الحكومى بنظام يهديها سواء السبيل •

وتكاد أن تتشابه طريقة تعيين أهداف الانتـاج فى جميع البلاد النامية • وأساسها : موازنة الطلب المنتظر على السلعة ، بالزيادة المتوقعة فى انتاجها ، زيادة تترتب على الموارد التى تبذلها الحكومة لكفالة هذه الغاية •

ففى ناحية الطلب ، تحتسب احتيـاجات الاستهلاك المحلى ومتطلبـات التصدير : على السـواء • فبالنسبة للمحاصيل الغذائية مثلا ، يؤخذ فى الحسبان تأثير الزيادة فى السـكان وفى دخل الفرد على الطلب على المنتجـات الغذائية • لكن غالبا ما يتجاهل القائمون على وضع خطـة التنمية تأثير تقلبات الاسعار على الطلب على المواد الغذائية أو تأثير احلال أغذية منحطة النوع محـل أغذية مرتفعة النوع غالية القيمة ، على ذلك الطلب •

فاذا ماولينا وجهنا شطر العرض ، طالعتنا الصعوبة الاساسية فى توثيق الاهداف ،

ففى المكان الاول ــ لا تنحصر مشكلة زيادة محصول الزراعة في تحسين عناصر هذه الزيادة مثل تحسين وسائل الري ، توفير الاسـمدة ، امداد الزراعة بالبذور والمعدات الزراعية • اذ يتأثر استخدام هذه العوامل استخداما فعالا بالدوافع التى تؤثر فى معنويات الزراع فتدفعهم للاقبال على

العمل أو العزوف عن بذل الجهود • كذلك يجب التنسيق بين هذه العوامل ، اذ لن يجدي ــ مثلا ــ استخدام مياه الرى من غير الاستعمال السليم للمخصبات • ولعمرى فان توافر الانسجام فى الافادة بالعوامل المختلفة التى تدخل فى نطاق التنمية ــ سـواء فى قطاع الزراعة أو فى قطـاع الصناعة أو فى غيرهما ــ ليعتبر قرينة على سـلامة برامج التنمية الاقتصادية •

ولتقييم امكانية تنفيذ الاهداف المنشودة من الانتاج الزراعى الكلى ، ثمة عامل له أهميته ومداره المفاضلة بين: انتاج المواد الغذائية لكفاية الاستهلاك المحلى ، وانتاج سلع تخصص للتصدير أساسا • وتسفر التجارب عن أن انتاج المحـاصيل التى تخصص للتصـدير (وتعرف أحيـانا بالمحاصيل النقدية) أشد استجابة للتغيرات الطارئة على أسـواق الطلب ، من استجابة المواد الغذائية المخصصة للاستهلاك المحلى • ويفسر ذلك بأن للمواد الغذائية رسالة ضخمة وهى اعاشة السـكان ، فأسـعارها أقرب للتماسك بفعل ثبات الطلب عليها •وعلى آية حال ، ثمة بلاد توجه جهودا خاصة صوب زيادة منتجاتها من المحاصيل النقدية كالقطن بمصر والجوت بباكستان والشاى بالهند والمطاط بالملايو ، وذلك على الرغم من اقبالها على استيراد كميات ضخمة من المواد الغذائية لكفاية احتياجات سوقها المحلية • وترد هذه النزعة الى أن المحاصيل النقدية تزودها بالعملات الصعبة لاستيراد متطلبات التنمية ، على حين يتيسر لها استيرآد ما

ينقصها من المواد الغذائية من البلاد التى يفيض انتاجها منها عن حاجة سوقها المحلية ٠

٢ ـ سياسة الاستثمار

ان تحقيق برامج التعجيل بنمو الانتاج الزراعى يؤلف واحدا من أشق الواجبات التى تجابه البلاد النامية٠ وتتباين نسبة الاستثمار الكلية المخصصة للنهوض بالزراعة من بلد الى آخر :

فترتفع هذه النسبة ـ بالذات ـ بين بلاد الشرق الاوسط وشمال افريقيا ٠ فان ثمة نسبة تجاوز الثلاثين فى المائة من مجموع الاستثمارات العامة توجه للاستثمار فى قطاع الزراعة فى الاردن والمغرب وتونس ٠

بينما لا تجاوز النسبة ١٥٪ فى طائفة من بلاد أمريكا اللاتينية (فى بوليفيا وشيلى وكولومبيا وأكوادور وفنزويلا) ٠

وتتراوح النسبة بين ٢٠٪ و ٣٠٪ فى معظم بلاد أفريقيا وآسيا ٠

ولا يعنى تخصيص نسبة عالية من الاستثمارات العامة لاستثمارها فى قطاع الزراعة ، ارتفاع معدل نمو الانتاج الزراعى ٠ اذ تعكس النسبة اختلاف البلاد فى الأهمية النسبية التى يشغلها قطاع الزراعة من الاقتصاد القومى ٠

وقد تكون زيادة الاستثمار موجبها ضعف الانتاج الزراعى لسبب أو لآخر ، مما يدفع البلد الى السخاء عى الزراعة بالمزيد من الموارد ٠

وتتباين العلاقة بين الاستثمار والزيادة المتوقعة فى الانتاج : بين بلـــد وآخر ٠ وترد الاختلافات الى الظروف الجوية وطبيعة التربة ومدى توافر الرى ٠٠ وغير ذلك من الأسباب التى تقود الى نشوء اختلافات جسيمة فى حجم الاستثمار الذى يعتبر شرطا لازما لكفالة زيادة مقررة ٠

وللقطاع العام ـ بلا ريب ـ دور جوهرى فى موضوع الانفاق الاستثمارى فى قطاع الزراعة ٠ وتختلف حصـة القطاع العــام فى مجمـــوع الاستثمار الزراعى ـ من بلد لآخر ـ اختلافا واسع المدى ٠ لكن تكون تلك الحصة فى غالبية البلاد قدرا جوهريا من الاستثمارات ، بينما تكون فى بعض البلاد الجـــانب الراجح منها ٠ وغالبا ماتكرس حكومة البلد النامى ذلك القدر من الأموال العــامة الذى توجهه للاستثمار الزراعى صوب مجـالات النشاط التى يتقاعس الاستثمار الخاص ـ عادة ـ عن تحمل أعبائهـا والتى تعتبر حيوية لارتقاء الزراعة وتقدمها ٠ ويطالعنا من قبيل المثـال : مشروعات الرى الرئيسـيـة ـ استصلاح الارض ـ وقـــاية الارض من التـآكل ـ توسـيـع نطاق الخدمات ـ انشــاء الجمعيات التعـاونية ـ هيئات البحث الزراعى ـ الائتمان الزراعى ٠٠٠٠ الخ ٠

وتتلقى هذه الأعمـــال وغيرها أنصـــبة ضخمة من

الأموال التى تستثمرها الدولة للنهوض بقطاع الزراعة ·
وثمة بلاد ــ مثل غانا وتانزانيا ــ تولت تنظيم مزارع ضخمة تتملكها الدولة وتدير شئونها أو تفرض عليها تطبيق نظام التعاونيات · وذلك بحجة أن الارتقاء الزراعى لو ترك لارادة الفلاح ، لتطلب ذلك أمــدا طويلا بسبب عقليــة الفلاح المحافظة وجهله بالافادة من الأساليب الفنية الحديثة ·

٣ ــ سياسة الملكية الزراعية :

لا تتمثل العقبة الرئيسية أمام التنمية الزراعية فى البلاد النامية فى قصور الموارد المخصصة للاستثمار بقدر ماتتجلى فى صعوبة اعداد برنامج التنمية · ومناط الصعوبة هذه طرازان من العقبات :

الأول : ناجم عن خصــائص علاقات الملكية المتصلة بالارض ·

الثانى : متفرع عن الكيان الاجتماعى التقليدى والقيم السيكلوجية التى غالبا ماتصاحبها ·

ففى كثير من البلاد النامية ، يقترن وجود التفاوت القاسى فى حيازة الارض ، مع الظواهر التالية :

أولا ــ انقطاع ملاك الأرض عنهــا واقامتهم فى المدن الكبرى ·

ثانيا ــ وجود طبقة كبيرة من الفلاحين المعدمين ·

ثالثا ـ ارتفاع ايجـــارات الارض بسبب التنافس عليها ٠

رابعا ـ تسليف الفلاحين بفوائد ربوية ٠

خامسا ـ قصور الحوافز التى تدفع الفلاحين للعمل٠

فلا بدع والحـــالة هذه أن يعـــزف مـالك الارض ومستأجرها عن بذل الأموال لتحسين طاقة الارض الانتاجية عن طريق تطبيق وسائل الزراعة الحديثة ٠ ويضاعف من حدة سوء الاســـتغلال الزراعى ، اصرار الفلاح على التزام أسلوب حياته الموروث ، وبه ترتبط طرائق زراعة الارض ارتباطا وثيقا ٠ وبالأحـــرى ، فان قـوام ملكيـة الارض الزراعية وأساليب الانتاج والقيم الثقافية للمجتمع الريفى، هذه كلها تتشابك فى نسيج متين يصد بأصله التغير ويقاوم التطور ٠

ومن ثم ، يستحيل تنمية الانتاج الزراعى دون احداث ثورة فى مناحى الريف جميعهـــا ٠ ويقتضى تنفيـذ برامج التنمية الاقتصادية تنفيذا سليما اجراء تعديلات جذرية فى قواعد الحياة الريفية بأسرها ٠

وفى البـــلاد التى نافحت عن اصــلاح نظام ملكية الارض ، تبلور الهدف فى احلال الفلاحين العاملين مكان الملاك العاطلين فى ملكية الارض الزراعية ٠ وتوقعت تلك البـلاد من وراء هذا التغيير أن تزكو العـــدالة وأن يثمر التكامل الاجتماعى ٠

فمن الناحية الاقتصادية ، أجدى الاصلاح الزراعى فى ارخاء قبضة التقاليد البالية من على الزراعة ، ومن على الحياة الريفية بصفة عامة • اذ اندفع الفلاح لتحسين انتاج أرضه بعد انتقال ملكيتها اليه ، وظفرة بقســـط من ناتج كده يفوق كثيرا ماكان يحصل عليه فى ماضى أيامه • ولقد اقترن هذا الاجراء باتجاه الدولة لتزويده بالبذور الصالحة والسلفيات الزراعية والمخصبات وانشاء مراكز الارشاد الفلاحين •

بيد أن تعديل نظام الملكية الزراعية قد أثر فى بعض البلاد التى طبقته تأثيرا ســيئا • اذ أضر بحصيلة الانتاج الزراعى ، نظرا لأن تقسيم الأرض الى قطع صـــغيرة قد أصبح يحول دون استغلالها على أحسن سبيل • ومن ثم تتجه مثل هذه البلاد صوب انشاء جمعيات الانتاج الزراعى التعاونى واتحادات الفلاحين •

٤ ـ سياسة الأثمان والائتمان :

يعتبر تثبيت الأسعار واستخدام أثمان الحاصـــلات الزراعية ، عاملا لاستثارة جهود الفلاحين والزراع لبذل الجهود والأموال لتنمية الانتاج كمية ونوعا • وهذا ماتعنى به برامج التنمية وبخاصة تلك التى تشغل الزراعة فيها مكانة مرموقة فى اقتصادها القومى •

فبرنامج التنمية الهندى يسترعى النظر الى احتمال أن ينشأ عن المبالغ التى تقذف بها الدولة لاستثمارها فى مشروعات التنمية ، تضخم نقدى يقود الى ارتفاع أسعار الأطعمة وغيرها من السلع الأساسية وارتفاع السلع التى تصدرها البلاد ، مما يصد اقبال الاسواق الاجنبية عن شرائها ٠

وتنبىء البيانات الواردة فى كثير من مشروعات الدول النامية ـ مثل سيلان وغانا وايران والفلبين ـ على اهتمام الدولة بضمان دخل مناسب للفلاحين يحفزهم لبذل الجهود لرفع معدل الانتاج ، آملة أن تقود زيادة الناتج القومى الى صد حركة ارتفاع الأسعار ٠

وتتبلور سياسة الأسعار التى تتخذها الدول النامية لصد التضخم واستثارة همة الفلاحين للانتاج فى الاجراءات التالية :

الأول ـ منح اعانات وفرض الضرائب للتأثير فى الانتاج والاستثمار ٠

الثانى ـ تكوين مخزون من الحبوب الغذائية لموازنة الأسعار ٠

الثالث ـ تأليف جمعيات تعاونية تشرف عليها الدولة ٠

الرابع ـ احتكار الدولة بعض فروع التجارة وبخاصة استيراد المواد الغذائية وسلع التصدير ٠

الخامس ـ تعيين أســـعار شراء طائفة من الســـلع الأساسية ٠

ويشيع بين الدول النـامية فى الوقت الحاضر اجراء الاعانة والضرائب وضمان الدولة أسعار طائفة من السلع الأساسية ٠ وذلك بالنظر لســـهولة التطبيق والتنفيذ ٠ ولهذا الاجراء عيبان رئيسيان :

الأول ـ تعرض سياسة منح الاعانات ـ أو ضمان حد أدنى للأسعار ـ لاساءة الاستعمال ، ان ساءت شـــئون البلاد الادارية ٠

الثانى ـ تعذر سحب الاعانة ـ أو العدول عن ضمان حد أدنى للأسعار ـ بعد انتهاء الغاية منها ٠ وينبنى على ذلك تحمل دافعى الضرائب أعباء لا لزوم لها ٠

كذلك تضم طريقة تكوين مخزون الحبوب الغذائية لموازنة الأسعار بين ثناياها نقيصتين أساسيتين :

الأولى ـ تتطلب إجراء تنظيمات معقدة ترهق الادارة الحكومية ٠

الثـانية ـ تقتضى تشـــييد أبنية لاختزان الحبوب وصيانتها من الحشرات ٠

ولهذا تعزف الدول النامية عن تطبيق هذه الطريقة ، ماخلا الهند ٠

وثمة عامل له أهمية بالغة فى السياسة الزراعية ، ألا وهو كفالة الائتمان المناسب للفلاحين والزراع ٠ ولقد

كان ملاك الارض والمرابون يتولون تزويد الزراع والفلاحين باحتيـــاجاتهم الائتمانية ، وكانت فائدة الاقراض عاليـــة وشروط التسديد ثقيلة الدفع • وانبنى على قسوة الائتمان في الريف ، انصراف صغار الفلاحين عن الاقتراض لتحسين طرائق الانتاج •

٢ ـ السياسات المتصلة بالانتاج الصناعى

١ ـ المظاهر العامة

على الرغم من عناية جمهرة الدول النامية بالزراعة ومن استناد اقتصاديات معظمها على الزراعة ، ثمة ظاهرة فى مشروعاتها لا تمارى وهى اعتبار التصنيع قطب رحى مشروعات النمو الاقتصادى الطويلة الأجل • فلا يستغرب اذ تؤلف الصناعة ـ بصـــفة عامة ـ القطاع الرئيسى فى التنمية الاقتصادية • ونقصد فى دراستنا هذه باصطلاح الصناعة : الطاقة المحركة ، طرق المواصلات والاتصال ، فضلا عن الصناعات التحويلية •

وينبى استعراض مشروعات التنمية عن اختلاف ضخم فى تفاصيل عمليـــات التصنيع • لكنها تتفق فيما يتعلق بالعمل على بلوغ أهداف محددة لانتاج السلع المصنوعة ، وفى تعيين حجم الاستثمار المطلوب لبلوغ هذه الأهداف • وتبين هذه المشروعات ـ كذلك ـ المبالغ اللازمة لتوفير القوى

المحركة اللازمة لتشغيل المصانع والمواصلات • ويعنى بعض الدول النــامية بتوفير الاستثمارات لزيادة طاقة مناجمها وآبار النفط الانتاجية •

ويلاحظ من استقراء مشروعات التصنيع فى البـلاد النامية أن جميعها قد رسم أهدافا لانتاج السلع المصنوعة ، لكن القليل منها قد اهتم بتعيين أهداف للفروع الأساسية للمنتجات الصناعية • وتعتبر مشروعات التنمية الهندية أكثر مشروعات التنمية تفصيلا ، ومنها يتبين عظم دور القطاع العام فى مجال التنمية •

ويرد عدم عناية معظم البلاد النامية بايراد تفاصيل وافية الى أنهــا تضع على كاهل الاســتثمار الخاص عبء النهوض برسالة التصنيع • ولا يعنى هذا بالضرورة انصراف الحكومة عن العناية بأنواع معينة من الصناعات : تنشأ أو ترتفع طاقاتهـا الانتاجية خــلال فترة تنفيذ مشروعات التنمية •

ومصداقا لهذا الرأى ، غالبا ماتشير البرامج الى أن السياسات الحـكومية المؤثرة فى الاستثمار الخاص ـ مثل الايرادات المالية والتعـريفات الجمـركية أو القيـود على الاستيراد ـ انما يقصد منها اسباغ الأفضلية على الصناعة التى تغل عائدا أعظم مما يغله غيرها • وذلك من ناحية توفير النقد الأجنبى والتوسع فى فرص العمالة ••• وما الى ذلك •

بيد أن ثمة بلادا نامية ترسم أهدافا لمختلف أنواع الانتاج الصناعى ، ولو أنها تلتزم فى سياستها مبدأ حرية الاستثمار الفردى ٠

وفى غالبية حالات رسم برنامج لانتاج سلع محددة ، انصبت الأهداف على انتاج ما يعرف بالسلع الانتاجية (أو السلع الرأسمالية) ٠ وهى السلع التى تستخدم لانتاج سلع تستهلك مباشرة ٠ وأصدق مثال للسلع الانتاجية : العدد والآلات ، والسمنت ، والأسمدة ، والحديد ، والصلب، ووسائط النقل ٠ أما انتاج السلع الاستهلاكية فتضطلع به الجهود الخاصة فى معظم البلاد النامية بصفة عامة ٠ وتقدر السلطة القائمة على شئون التنمية أهداف انتاج هذه السلع الوسيطة عن طريق احتساب الزيادات المتوقعة فى مطالب الصناعات التى تستعملها ، وواردات البلد من الصناعات البديلة لها ٠

ويدرك الباحث من خلال استعراضه مشروعات التنمية على اختلافها ، تباينا واسع النطاق فى معدلات النمو فى برامج التصنيع :

(أ) ففى عدد قليل من البلاد ـ مثل شيلى وماليزيا وكينيا ـ تتواضع المعدلات فلا تجاوز ٥ر٦٪ زيادة سنوية ٠

(ب) فى حــين ترتفع فى كثير منها فتبلغ ٢١٪ فى السودان و ٥ر١٤٪ فى تانزانيا و ٥ر١٣٪ فى كل من مصر وأثيوبيا وفنزويلا ٠

وتكمن الغاية من ارتفاع معدل النمو ؛ في رغبة الدولة في اللحاق بركب الحضارة بعد تخلفها أجيالا بفعل عوامل خارجية لا دخل لها فيها ، تتمثل في الاستعمار الذى يهدف لاستبقاء البلاد الخاضعة لسلطانه مستعمرات تذوده باحتياجاته من المواد الأولية الرخيصة .

وعلى الرغم من طموح البلاد النامية لاطراح تخلفها يعجز معظمها عن تجاوز معدل الـ ١٠٪ زيادة فى انتاجه الصناعى . ذلك لأن معظمها قد عجز عن تحقيق معدل سنوى للنمو الا فى نطاق يتراوح بين ٥٪ و٧٪ . والأنكى أن المعدل قد تقهقر فى بعضها ـ مثل جاميكا وكوريا الجنوبية ـ عن معدله فى الماضى .

واذا كان بعضها ـ مثل أثيوبيا وتانزانيا والسودان ـ أمكنه أن يحقق بالفعل معدل نمو مرتفع مما كان عليه فى الماضى ، فان ذلك يرد لضعف الانتاج الصناعى فى الماضى: ضعف يظهر لأول وهلة ارتفاعا فى معدل النمو غير مألوف. ولا شك أن هذا الارتفاع سيهبط بارتقاء البلاد الصناعى.

٢ ـ اعداد برامج التصنيع :

يتحكم عاملان أساسيان فى تصرفات القائمين على شئون التخطيط أثناء تعيين اتجاهات نمو الصناعات المختلفة :

الأول ـ المرحلة التى بلغتها الدولة فى التصنيع ٠

الثانى ـ مدى توفيق سياسة الحكومة فى النهوض بالصناعات الثقيلة (صناعات الآلات والمعدات) باعتبارها شرطا أساسيا للتعجيل بعملية التصنيع ٠

ويترابط هذان العاملان ويتشابكان الى حد ما :

فالبلاد التى لاتزال فى مرحلة تصنيعها الأولى ؛ لاتعنى بالنهوض بالصناعة الثقيلة ٠ بل يتجه تفكيرها للنهوض بصناعة السلع الاستهلاكية بغية التخفيف من شدة وطأة الاعتماد على الواردات الأجنبية منها ٠ وبالتالى ؛ تسعى هذه الدول الى حسن استخدام مواردها الخاصة بما يكفل الاستعاضة بانتاج مصانعها من السلع الاستهلاكية عن الوارد الأجنبى ، فيتيسر لها ـ من ثم ـ استعمال مقتنياتها من النقد الأجنبى لتمويل استيراد السلع الرأسمالية ٠ فان ظفرت بهذه المرحلة ، اتجهت صوب مرحلة أرقى تقوم على العمل لتوفير الصناعة الثقيلة ٠

ولا يعنى الاقبال على اقامة الصناعات الاستهلاكية ، تغاضى الدولة النامية ـ اطلاقا ـ فى ابان مرحلة التصنيع البدائية عن العناية بتنمية طائفة من السلع الانتاجية التى تمس حاجتها اليها والتى يتيسر اقامتها فيها ٠ ويطالعنا فى هذا المجال صناعتا : السمنت والأسمدة الآزوتية ٠

وتضطلع جميع حكومات البلاد النامية ـ تقريبا ـ بمسئولية تزويد برامج التصنيع بالتيسيرات الأساسية

التى تكفل تحقيق أهدافها • وتأتى الاستثمارات الحكومية فى مقدمة هذه التيسيرات • لكن تختلف نظرة الدول النامية الى دور القطاع العام فى عملية التصنيع •

١ ـ يعتنق عدد قليل منها مبدأ أن يكون دور القطاع العام محددا للغاية • ولهذا تنص مشروعات التنمية ـ بالنسبة للتصنيع ـ فى كل من كينيا وماليزيا مثلا على الاعتماد على الحافز الشخصى واعتباره قوام سياسة الحكومة فى تشييد نهضة البلاد الصناعية • وبالتالى ؛ يقتصر دور القطاع العام على تزويد المؤسسات الخاصة بالتيسيرات والخدمات الأساسية لتمكينها من تأدية رسالتها فى ظل مبدأ حرية الاستثمار •

٢ ـ يتخذ عدد أكبر من الدول النامية سياسة أكثر واقعية • فبينما يؤثر أن تتولى المؤسسات الخاصة امتلاك المصانع وادارتها فانه يصر على أن تساهم الحكومة بقسط من الأموال التى تستثمر فى عمليات التصنيع • ويقرر المشروع الايرانى ـ مثلا ـ أن الحكومة لن تتولى الهيمنة على صناعة من الصناعات الى أن يثبت عجز رءوس الأموال الخاصة عن ادارتها بنجاح ، أو ان تقاعس الممولين الأفراد عن رعاية صناعة هامة لثقل عبئها عليها[١]؛ فهاهنا تعمد الدولة لانشاء الصناعة وادارتها • ويشارك المشروع الباكستانى المشروع الايرانى فى القاء مسئولية رسالة التصنيع على الجهود الخاصة ، على أن تتولى الحكومة الاشراف

على تلك الجهود وتزويدها بالخبرة والارشادات الفنية وبذل المعاونات التى تمكنها من بلوغ أهداف الدولة ·

٣ ـ تقوم الدولة فى طائفة من البلاد النامية بدور يتسم بالايجابية والدوام · فتستأثر الدولة بمجالات التصنيع ذات الأهمية الاستراتيجية ، وتتعاون الحكومة مع القطاع الخاص فى مجالات أخرى ، بينما تترك مجالات ثالثة للاستثمار الخاص اطلاقا ·

ويتبين من استعراض برامج التنمية الاقتصادية أنه يقع على كاهل القطاع العام ـ أساسا ـ عبء النهوض بالصناعة الثقيلة · وبالتالى ؛ تتركز استثمارات الدولة الصناعية فى الصناعة الثقيلة ·

ومصداقا لهذا الرأى ؛ تخصص الهند ٧٠٪ من استثماراتها فى الصناعة للنهوض بالصناعات الهندسية والكيماوية · وتصل النسبة فى حالة باكستان الى ٥٤٪ · ويعزى اهتمام الدول النامية ـ بوجه عام ـ بترقية الصناعات الثقيلة لاعتبارها اياها قطب رحى التقدم الصناعى عامة ·

٣ ـ وسائل تشجيع الجهود الخاصة :

يتبين للباحث من استعراض برامج التنمية أن عبء التصنيع يقع فى معظم البلاد النامية على عاتق القطاع الخاص · ويوجب هذا الوضع اتخاذ التدابير الكفيلة

بترغيب الأفراد فى استثمار مدخراتهم فى انشاء الصناعات وتشجيعهم على الاقبال على الاشتغال بالاعمال الحرة • وهاك طائفة مختارة من تلك التدابير :

١ ـ اعفاء المشروعات الخاصة من تأدية الضرائب ، الى أن تتمكن من تحقيق أرباح مجزية • واعفاء المساهمين من الضرائب ـ أو من جانب منها ـ التى تستحق على أرباحهم • وذلك ان أعادوا استثمارها •

٢ ـ فرض رسوم جمركية على الوارد من المنتجات التى تنتجها المشروعات الوطنية •

٣ ـ اعفاء ما تستورده المشروعات الوطنية من المعدات والآلات ، من الرسوم الجمركية • وتزويدها باحتياجاتها من النقد الأجنبى لاستيراد مايلزمها من الخارج •

٤ ـ تخصيص عدد من البنوك لتزويد المشروعات الفردية بالسلف والقروض بفوائد زهيدة ، ومساندتها فى قروضها من البنوك الأجنبية ، وضمان تسديد ماتشتريه بالأجل من المؤسسات الأجنبية •

٥ ـ تسهيل حصول الصناعات الخاصة على مصادر الطاقة التى تملكها الدولة ـ مثل الكهرباء والنفط ـ بأسعار رخيصة • وتمكينها من استخدام وسائل المواصلات والاتصال الحكومية بفئات مناسبة •

٣ ـ توفير القوى العاملة

تواجه الدول النامية ـ عامة ـ نقصا شديدا فى العاملين الحاذقين ، بينما تحظى بفيض من العمال غير المدربين • ويضع هذا على كاهلها أمرين هامين :

الأول ـ توسيع نطاق فرص العمل •

الثانى ـ تدريب أكبر نسبة ممكنة من القوة العاملة •

اولا ـ توفير العمالة :

لا يعنى معظم برامج التنمية بالسياسات المتصلة بتوفير العمالة ، ولا يرسم ـ سوى القليل منها أهدافا لزيادة العمالة فى قطاعات الاقتصاد القومى ؛ فيما خلا الزراعة • وتبدى بيانات الامم المتحدة أن معدل الزيادة السنوية فى عدد سكان البلاد النامية يتراوح بين ٢٪ و٣٪

فاذا قارنا زيادة السكان بالزيادة فى القوة العاملة المتاحة ؛ ألفينا معدل الزيادة يبلغ حده الأدنى فى باكستان وايران (٨ر١٪) ويصل حده الأقصى فى كولومبيا (٨ر٣٪) أما فى مصر ؛ فتتعادل الزيادة فى عدد السكان مع الزيادة فى الطاقة العاملة وتبلغ ٢ر٢٪ • ويفترض معظم البلاد النامية أن معدل الزيادة فى العمالة الغير الزراعية لابد وأن يجاوز ـ بصفة جوهرية ـ معدل الزيادة فى قوة العمل •

وعلى الرغم من ارتفاع معدل الزيادة فى العمالة الغير

الزراعية ـ وهو أعلى منه فى قوة العمل الكلية ـ فان عدد الأشخاص الذين ينخرطون فى سلك القوة العاملة أعظم من الزيادة المرسومة فى أعداد الوظائف الاضافية التى تنشـأ فى القطاعات الغير الزراعية ٠

وبعبارة أخرى ؛ تواجه البلاد النامية حقيقة مؤداها تواصـل الزيادة فى عدد الأشـخاص المتعطلين أو الذين لا يعملون بقدراتهم كاملة على مدار تنفيذ برامج التنمية أى أنه على حين تعلى برامج التنمية من شأن توسيع نطـاق فرص العمل فى القطاعات الغير الزراعية ، يلاحظ أن تأثير مشروعات التصنيع على مشكلة العمالة محدود ٠

وبالنظر للأهمية الاجتماعية لرفع مستوى العمالة ، يولى كثير من البلاد النامية أهمية كبرى لشتى الأسـاليب التى يتيح استخدامها الاكثار من فرص العمالة الى أبعـد الحدود الممكنة ٠

وفى مقدمتها :

١ ـ تفضيل التوسع فى العمـالة على التوسـع فى راس المال :

يتجه كثير من الدول النامية ـ وبخاصـة من تحرز فائضا فى الأيدى العاملة ـ الى ايثار تنفيذ المشروعات التى تتيح فرص العمل لأكبر عدد ممكن من السكان ، لما فى ذلك من مزايا اجتماعية لاتخفى ٠ فاذا أمكنها الاسـتغناء بالعامل البشرى عن الآلة ، فانها تصيب بفضل ذلك هدفا

آخر مؤداه القصد فى استخدام رءوس الأموال وما يتفرع عنه من مزية الانتفاع بالمتاح منها فى أعمال لابد من استخدامها فيها •

٢ ـ تشجيع الصناعات الصغيرة والصناعات الريفية :

تتجه مشروعات التنمية فى كثير من البلاد النامية لاتخاذ الوسائل الكفيلة بازدهار الصناعات الصغيرة والصناعات الريفية • ذلك لأنها تجد فيها علاجا لمشكلة البطالة المقنعة التى تضرب بأطنابها فى الريف بصفة خاصة• وتمتاز هذه الصناعات كذلك بقدرتها على اجتذاب مدخرات الأفراد المحليين لاستثمارها فيها ، وافادتها من المهارات والخبرات التى تتوافر فى محيط عملها والتى قد لاتستطيع الصناعات الكبرى الافادة منها لسبب أو لآخر •

ومن قبيل الصناعات الصغيرة والصناعات التى تتوطن فى الريف : الأحذية ، الأدوات المنزلية ، بعض أنواع المنسوجات ، الأدوات الزراعية ••• الخ • وكثير من البلاد النامية يعتبر الصناعات الصغيرة والصناعات الريفية مرحلة هامة فى تزويد الصناعات الكبرى ـ عند تكوينها فيها ـ بعمال تنهض على سواعدهم على طول المدى حركة التصنيع العصرية المنشودة •

ولقد تصبح الصناعات الصغيرة والريفية مكملة

للصناعات الكبرى ، بما تزودها به من أدوات تصنعها الصناعات الصغيرة بتكلفة أقل وتستعين بها فى عملياتها الصناعية ٠

ولكن على الدولة النامية تقديم المساعدات المالية والخبرات الفنية لتمكين أصحاب هذه الصناعات والمشرفين عليها من تطوير لتتمكن من تأدية رسالتها فى خدمة الاقتصاد القومى ؛ والا تتطور الى عائق خطير على تقدم البلاد الصناعى ٠

وللهند ـ بالذات ـ خبرة عظيمة فى مجال تشجيع الصناعات الصغيرة والصناعات الريفية ٠ ولقد وردت بتقرير للحكومة الهندية عن مشروع التنمية الثالث فقرة عن هذه الصناعات تبين أن اهمال تنظيم هذه الصناعة وعزوفها عن تنسيق انتاجها عن طريق انتظامها فى جمعيات تعاونية ، يقود ذلك الى رفع تكاليف انتاج مصنوعاتها مما يصد اقبال المستهلكين عليها فتنكفىء طاقتها الانتاجية ٠ وينصح التقرير ببذل الحكومة العون لتلك الصناعات لتتمكن من خفض تكاليف الانتاج ٠

٣ ـ تنفيذ مشروعات البناء والتعمير

تعتبر الدول النامية تشييد المنشآت (كالطرق والقنوات والمدارس والمستشفيات٠٠ الخ) وسيلة أساسية

لتزويد المجتمع بقدر ضخم من فرص العمل • ولها ميزة عظيمة على وسائل توفير العمل الأخرى • وذلك من ناحية توافر عناصرها ـ أو معظمها ـ محليا ، وامتصاصها عددا ضخما من العاملين ، وعدم تطلبها عمالا حاذقين فى غالب عملياتها • وتفيد مشروعات البناء والتعمير فى المناطق الريفية بصفة خاصة حيث تعانى نسبة ضخمة من سكانها البطالة أو شبهها • ولاشك أن حصول العاملين فى تلك المشروعات على أجور منتظمة يغرى الكثيرين بالاقبال على العمل فيها عن رضا واختيار •

وبهذا تحقق الدولة النامية هدفين : اقتصادى ، واجتماعى •

ثانيا ـ النهوض بالتعليم

يعتبر التعليم قطب رحى سياسة توفير القوة العاملة القادرة على الاضطلاع بمشروعات التنمية الاقتصادية • وتبدى ميزانيات الدول النامية عناية فائقة بالنهوض بالتعليم • اذ تخصص له نسبة ضخمة من الميزانية العامة •

وتختلف اتجاهات السياسة التعليمية فى الدول النامية باختلاف احتياجاتها :

فبعضها يعنى بالمرحلة الابتدائية من التعليم ، تحت

ضغط الجهل الذى يعشش على عقول جمهرة سكانه نتيجة للحكم الاستعمارى ٠

فى حين تتجه البلاد ذات الحضارة العريقة والثقافة التليدة ـ وفى طليعتها مصر ـ لرعاية أنواع التعليم الفنى الرفيع التى تعوز تقدمها الصناعى ، ولا سيما فى الصناعات الهندسية الثقيلة ٠

الفصل الخامس

تنسيق المبادلات الدولية مع مشروعات التنمية

١ - دور التجارة الخارجية فى التنمية

ليست السياسات المتصلة بالمساعدة الخارجية الا جانبا واحدا من الجوانب الدولية التى تحتاجها البلاد النامية لانجاز النمو الداخلى المناسب • ذلك لأن لاتجاهات التجارة الخارجية أهمية بالغة لمعظم البلاد النامية من ناحية تحديد النمو فى قدرتها على الاستيراد ، ويحدد النمو فى الدخل القومى وفى الاستثمار •

وبالأحرى ؛ لاتقل السياسات التجارية التى تتبعها الدول المتقدمة فى أهميتها للدول النامية عن سياساتها المتعلقة بالمساعدة الخارجية • ويجب أن يعزز أحد الجانبين الجانب الآخر من ناحية المبدأ ، لكن الحاصل عمليا أن سياسات المساعدة الليبرالية الطابع تقترن بسياسات تجارية تتسم بالقيود التى تعرقل حرية المبادلات •

ومع ذلك ، يعتبر توسيع المساعدة وتخفيف القيود

التى تفرض على منافذ الأسواق الداخليـة اجراءين بديلين وبخاصة بالنسبة لتلك البلاد النامية التى تكابد ضـعف مواردها من العملة الأجنبية ، حتى لقد أصبح عاملا بارزا فى تعويق نموها الاقتصادى • ففى هذه البلاد ، تساهم الزيادة فى متحصلات الصادرات فى التخفيف من شـدة وقع عوزها للنقد الأجنبى على سير نموها ، وعندئذ يوازى تزايد متحصلاتها من الصادرات تدفق المسـاعدة الخارجية عليها •

وظاهر أن الهدف الأساسى لمعظم مشروعات التنمية يكمن فى التعجيل بنمو صادراتها • لكن تقف دون تحقيق ذلك الهدف المرتجى عقبة كأداء تتمثل فى طبيعة صادرات جمهرة الدول النامية ، اذ تتألف من المواد الاولية التقليدية التى يتزايد الطلب العالمى عليها بنسبة ضعيفة لا تتفق مع طموح الدول المنتجة لها • كذلك يخضـع الكثير من منتجات الدول النامية لقيود شتى تفرضها الدول المتقدمة على استيرادها ، مما يدفع الدول النامية ـ بحق ـ للسعى الدائب لتنويع منتجاتها ، كوسـيلة لتوسيع مجـال صادراتها • لكن تتضمن عملية تنويع المنتجات بين ثنأياها الاهتداء الى منافذ لصادرات المنتجات النصف المصنوعـة والمصنوعة فى وجه السياسات التجارية للدول المتقدمة : وتنزع هذه السياسات الى صد مثل هذا النوع من التبادل التجارى • واذا كان ينتظر من عملية توزيع الانتاج أن تساهم فى دفع عجلة الصادرات ولو فى نطاق السياسات

التجارية القائمة ، فلن يتأتى دفع الصادرات فى طريق التقدم الفعال من غير اعتناق الدول المتقدمة نفسها سياسات تجارية أكثر سماحة وأعظم تحررا •

ولا نعنى بمقالتنا هـــذه أن تتحكم الدول المتقدمة وحدها فى الشئون المتصلة بالتنمية الاقتصادية • ذلك لأنه فى وسع الدول النامية أن تغدو عاملا له وزنه فى مجـال التنمية الدولى ، ان اتجهت الى تنسيق سياساتها التجارية ويتم ذلك بوسيلتين أساسيتين :

الأولى : توليها تنسيق سياساتها التجارية تجــاه الدول المتقدمة •

الثانية : توسعة التبادل التجارى بين بعضها بعضا •

وتعين الدول النامية أهدافا لصادراتها الرئيســية من المواد الأولية ، ولصادراتها الفرعية من المواد المصنوعة ونصف المصنوعة • ويسير سياستها فى هـــذا المجال التقديرات الخاصة بمتجهات الطلب العــالمى على هـــذه المنتجات ، متخذة الطلب العــالمى الحالى قاعدة تقديراتها • ويتيح لها هذا ، معرفة حصتها فى الأسواق العالمية •

ذلك لأنه عندما يضع بلد من البلاد النامية أهدافا تبلغها صادرات سلع قليلة الأهمية أو عندمـــا لا يكون لصادراته أهمية فى الأسواق العالمية ، فان ثمة اتجاهـــا لتعيين أهداف تهتم بالذات بالمسائل المتصلة بتيســير

البيع وعرض المنتجات عرضا مشوقا ، ويجاوز الاهتمام بأمور البيع والتسويق العناية بالتمشى مع متجهات الطلب العالمى • ولا شك أن تبادل الدول النامية المعلومات المتصلة بأهداف سياسات التصدير ، يحد من أضرار تزاحمها على أسواق البلاد المتقدمة ، مما يضير مصالحها فى نهاية الأمر •

واذا كان للتعاون بين البلاد النامية عن طريق تبادل المعلومات ــ قيمته ، فأهم منه نشدانها مجالات توسيع نطاق تبادلها التجارى مع بعضها بعضا • ويبرر هذا الاتجاه ما أصبحت تواجهه الدول النامية من صعوبات أثناء بحثها عن منافذ لصادراتها من المصنوعات ، وذلك فى نطاق البنيان التجارى الدولى الحالى • وتلتمس الدول النامية حل مشكلتها هذه فى الالتحاق بمنظمات تنصب غايتها الأساسية على ايجاد أسواق محصنة ضد المنافسات الخارجية ، فيتأتى للدول النامية دفع تقدمها الصناعى قدما فى ظل هذه الحماية •

وثمة عامل آخر يدفع الدول النامية لتكوين منظمات تجارية اقليمية ، يتجلى فيما تنص عليه أحكام الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات .Y. A. T. T من تحريم معاملة احداها الاخرى معاملة تفضيلية فى التبادل التجارى الا أن تم ذلك فى نطاق جماعات اقليمية • وعلى الرغم من فوائد التنظيمات الاقليمية للدول النامية ، وما برح عددها قليلا • وفى مقدمتها على سبيل المثال :

١ ـ اتحاد الجمارك والنقد لبلاد شرق أفريقيا : كينيا ، أوغندا ، تانزانيا • وتخضع الجمارك فى البلاد الثلاثة لوحدة فى مسائل التعريفة الجمركيه والسكك الحديدية ووسائل الاتصال عامة والتعليم العالى والدراسات المتصلة بترقية الصناعات •

٢ ـ عقدت فى عام ١٩٦٤ عدة اتفاقيات يرتجى من ورائها اقامة اتحاد اقتصادى يضم الجزائر وليبيا والمغرب وتونس •

٣ ـ ثمة اتحاد جمركى يضم أعضاء دول أفريقيا الاستوائية والكميرون •

٤ ـ عقد اتفاق يضم ست دول فى أمريكا الوسطى ينص على الغاء التعريفات الجمركية تدريجيا فى غضون خمس سنوات ، وفرض رسوم عالية على طائفة من السلع الواردة من خارج نطاق الجماعة •

٥ ـ اقامة ما يدعى بـ « جماعة التجارة الحرة الأمريكية » بمقتضى معاهدة مونتيفيديو وتهدف لالغاء جميع القيود المفروضة على التبادل التجارى بين دول الجماعة فى غضون فترة اثنتى عشرة سنة • وقد عقد أعضاء الجماعة بين بعضهم بعضا طائفة من الاتفاقيات ترنو الى خفض التعريفات المفروضة على المنتجات الصناعية •

٢ ـ توجيه حركة الصادر

أشرنا فى سياق هذه الدراسة لما يعانيه معظم البلاد

النامية من اتساع الفجوة بين صادراته ووارداته ، بما يعنيه ذلك من اشتداد وطأة الديون الخارجية • وأوضحنا أن اعسار البلاد النامية يتفاقم يوما بعد آخر بفعل تثاقل حركة الصادرات واندفاع حركة الواردات ، بالاضافة الى أن أثمان واردات البلاد النامية من معدات التنمية الاقتصادية فى ارتفاع متصل لاتجاريها فيه أثمان صادراتها ولا يمكن أن يستمر هذا الوضع طويلا ، اذ يقود لافلاس البلاد النامية على طول المدى •

ويكتنف تقدير أرباح البلاد النامية من صادراته صعوبات شديدة • ذلك لأنه يتوقف على عاملين رئيسيين يتعذر التكهن بهما :

الأول : أوضاع الطلب الخارجى على منتجات البلد النامى •

الثانى : المنافسة التى تجابهها هذه المنتجات فى الأسواق الخارجية •

ويتضح للقارىء الكريم مدى الصعوبة التى تجابه البلاد النامية ، ان علم أن صادراتها تتركز عادة حول عدد قليل من المواد الأولية التى تتصف أسعارها فى الأسواق العالمية بالاستقرار •

ولتقدير متحصلات الصادرات ، تفترض جمهرة البلاد النامية ثبات أسعار صادراتها • وعندئذ تركز

جهودها على تعيين أهداف لحجم الصـــادرات . وتنقســـم البلاد النامية ـ فى هذا الشأن ـ مجموعتين :

الأولى ـ تتسم بانتاجها طائفة من السلع الخامة ذات الأهمية الخاصة لبعض البلاد الصناعية الكبرى . وهـذه تستند خطتها للتصدير على متجهات الطلب العالمى على تلك السلع .

الثانية ـ تنتج سلعا لا تحظى بأهمية خاصـــة فى الأسواق العالمية . ولهذا تستند خطة الصادرات ـ أساسا ـ على تقديرات الزيادة فى منتجاتها المتاحة للتصدير .

وتطالعنا طائفة قليلة العدد من البلاد النامية تستعين بالوكالات المتخصصة لاجراء دراسات حول الطلب العالمى ، لتهتدى بنتائجها فى رسم الخطة التى تضعها لصادراتها . فان شيلى ـ مثلا ـ تجرى دراسة للطلب العالمى على النحاس وتتخذها أساسا لانتاجها من هذا المعدن . والمثل يقـــال عن بعض صادرات كولومبيا وماليزيا ونيجيريا .

فان ولينا وجهنا شطر المعدلات التى تضعهـا الدول النامية لصادراتها ، تطالعنا ثلاث مجموعات من البلاد :

الأولى ـ تتطابق فيها المعـدلات المرسـومة لنمو حجم الصادرات الاجمالية ـ تطابقا تاما ـ مع المعدلات السابقة لنماء التجارة الدولية للسلع الأساسية التى تصدرهـــا بلاد هذه المجموعة . وها هنا يتمكن أفراد هذه المجموعـــة من توجيه صادراتهم على أسس أقرب للوقائع العملية .

ويدخل فى هذه المجموعة السودان (وصادراته الأساسية القطن وبذرته والفول السودانى) وأكوادور (الموز والبن والكاكاو) وشيلى (النحاس) وكولومبيا (البن والنفط) •

الثانية ـ تتألف من ثلاث بلاد هى : جمايكا وترنداد توماجو وفنزويلا ـ وترسم خطة نماء صادراتها وفقـا لمعدلات تقل عن أنصبة صادراتها الماضية فى التجارة الدولية من منتجاتها الرئيسية التى تتألف من النفط والبوكسيت وتحتكر انتاجهما فى البلاد الثلاث شركات أجنبية تساهم فيها الحكومات والأفراد الأجانب بالقسط الأعظم من رءوس أموالها •

الثالثة ـ تتكون من بلاد تجعل خطة نماء صادراتها تجاوز معدل النمو الذى حققته فى الماضى منتجاتها الأساسية فى الأسواق الدولية • ومرد هذه النظرة المتفائلة ، ما تتوقعه هذه البلاد من زيادة حصتها فى التجارة العالمية ، بفضل نجاحها فى تنويع صادراتها ، أو لتوقعها زيادة الطلب العالمى على منتجاتها الرئيسية : لسبب أو لآخر • ومن قبيل المثال : ما يتوقعه مشروع غانا من تواصل زيادة الطلب العالمى على الكاكاو (محصول هذه البلاد الرئيسى) بنسبة ٤٪ سنويا ، بينما بلغت الزيادة السنوية فى الماضى ٧ر٢٪ • وافترضت باكستان ٢٪ زيادة متصلة فى الطلب على محصولها من الجوت وأنها ستظل المورد الأساسى لهذه السلعة • وتعمل بورما على زيادة مقادير صادراتها من الأرز بنسبة ٤٠٪ بعد نهاية

مشروع السنوات الاربع • وتسعى كل من مصر والهند وباكستان والفلبين لزيادة صادراتها عن طريق تنويع منتجاتها • فمصر تعمل جاهدة لخفض صادراتها من القطن الخام مقابل زيادة صادراتها من المنسوجات القطنية •

وتسفر دراسة مشروعات التنمية عن اعتماد أغلبية البلاد النامية على توفيقها فى تصنيع منتجاتها ، لتنفيذ فكرة تنويع الصادرات • هذه الفكرة التى تتعلق بها آمالها فى التحرر من آسار الاعتماد على تصدير المواد الاولية التى تسيطر الدول الصناعية الكبرى على مقدراتها • وتطالعنا جهود مصر فى هذا المجال • واذ يتوقع أن تكون صادرات المنسوجات والمواد الكيماوية وغيرها من السلع المصنوعة ٣١٪ من مجموع الصادرات مقابل ٢١٪ نصيبها الحالى من مجموع صادرات البلاد الكلية •

ولتشجيع تصدير السلع المصنوعة أو شبه المصنوعة يبذل بعض حكومات البلاد النامية ضروبا من التشجيع مثل الاعفاء من ضريبة الصادر (ان وجدت) ومنح علاوة على الصادرات ، منح الدولة اعانات للمنتجين ليتمكنوا من المنافسة فى الأسواق الدولية •

٣ ـ توجيه الواردات

تتطلب عملية توجيه الواردات ، العلم بمتطلبات البلد النامي ـ أى بلد ـ من خارج البلاد • ويلزم هذا معرفة

تفصيلية بالانتاج والانفاق المحليين : فيما يتصل بالسلع والخدمات ، وكذلك ما يتعلق بالسلع الوسيطة والمـــواد الأولية • وهذه عملية معقدة تقتضى جهازا احصائيا وخبراء اقتصاديين فى الذروة من الكفاية والاهلية لا يتوافران فى معظم البلاد النامية فى الوقت الحاضر •

ويبدو أن كثيرا من البلاد النامية يعتمد فى تقديراته لوارداته ــ باعتبار هذه التقديرات أساس عملية تخطيط الواردات ــ على العــلاقات القائمة بين الواردات وفئــات الانفاق الوطنى على اختلافها وتباينها • وتطالعنــا الامثلة التالية فى هذا المجال :

١ ــ تستند أهداف مشروعات التنمية ــ فيما يتصل بالواردات ــ فى السودان ونيجيريا على المتجهات الماضــية أساسا ، لكنها تأخذ فى الاعتبار احتمالات احلال ســـلع محل أخرى فى قائمة الواردات •

٢ ــ يقوم تخطيط الوارد فى مصر وشيلى والهنـــد وباكستان على دراسات تفصيلية لمتطلبات الخطة من السلع الواردة وبخاصة فيما يتصل بالسلع الاستثمارية والمواد الاولية اللازمة لمشروعات التنميــة • فالمشروع الهنـــدى ــ مثلا ــ يقسم الواردات الى « واردات اعالة » وتتألف من المواد الاولية والعناصر التى تستخدم للافادة من موارد البلاد المتاحة ، وواردات « تنمية » وتتألف من السلع اللازمة لتنفيذ مشروعات خطة التنمية • وبفضل معرفة نصيب كل

من هاتين المجموعتين من الواردات ، يهأتى وضع تقديرات خطة الواردات على أن يؤخذ فى الاعتبار احتمال الاستعاضة بسلعة تنتج محليا عن سلعة تستورد من الخارج •

وتبدى مشروعات التنمية للدول النامية ظاهـــرة أساسية مدارها اعتدال تقديرات معظم هذه الدول فيما يتصل بالواردات • اذ يفترض ثلثا البلاد النامية زيـادة سنوية فى وارداتها لا تجاوز نسبة ٥٪ ويفترض بعضهـا (بورما وسيلان والســـودان وترينداد) معدل نمو فى الواردات يتراوح بين ١٪ و٢٪ بينما يفترض المشروع المصرى هبوطاً فى المعدل السنوى للواردات يقدر بـ ١٪ سنويا نتيجة الاستعاضة التدريجية ــ خلال فترة تنفيـــذ الخطة ــ بالناتج المحلى عن الواردات الاجنبية •

وتقترن هذه التغيرات المرسومة فى الواردات بتغيرات حادة فى تركيب الواردات • اذ تسفر دراسة أرقام الخطة فى معظم البلاد النامية عن ثلاث حقائق هامة •

الأولى ــ زيادة الوارد من الســـلع الانتاجية (أى الرأسمالية) بنسبة أعظم كثيرا من تزايد الواردات فى مجموعها •

الثانية ــ تضاؤل الوارد من السلع الاستهلاكية • أو زيادتها بنسب واطئة •

الثالثة ــ زيادة الوارد من المواد الاولية والســلع

الوسيطة اللازمة لتنفيذ الخطة : زيادة ضخمة فى بعض البلاد النامية ، وزيادة متواضعة فى البعض الآخر •

وكان المألوف فى جميع البلاد النامية ـ على وجه التقريب ـ أن ترتفع وارداتها ارتفاعا حادا استجابة لزيادة الطلب المحلى • وتحتم أوضاعها الاقتصادية أن تعتمد الى أكبر حد على الدول الأجنبية المتقدمة صناعيا لتزويدها بالسلع الرأسمالية ، وكان توسعها فى استثمار الاموال وانجاز برامج التنمية يلزمانها بزيادة وارداتها • لكن ضغط الواردات على اقتصادياتها القومية بفعل تزايد متطلبات صناعاتها الناشئة من المواد الأولية التى تعجز عن توفيرها داخليا ، ولاضطرارها لاستيراد مقادير ضخمة من الاطعمة ، نظرا لتزايد أعداد سكان المدن تحت تأثير الثورة الصناعية التى يحدثها تنفيذ برامج التنمية •

وتستلزم جميع برامج التنمية ـ تقريبا ـ استقطاع أعظم قدر ممكن من الدخل القومى لاستثماره فى شئون التنمية بما يقتضيه هذا من تقييد الاستهلاك الى أدنى حد ممكن ، والاستغناء بالانتاج المحلى عن نظائره من الواردات الاجنبية لتيسير تكوين فائض من الدخل القومى يستخدم فى استيراد السلع الأجنبية التى لاتنتج محليا والتى لاغناء لبرامج التنمية عنها • ويتوقف فلاح فكرة خفض الواردات على التوسع فى الانتاج المحلى من السلع الاستهلاكية والمواد الأولية والمنتجات بنصف المصنوعة التى تستورد محليا ،

وذلك بما يكفى لسد احتياجات السوق المحلية أو أعظم قدر منها على الأقل ٠

والحق ، فانه مهمـــا يكن من أمر القيود المختلفـــة والسياسات المالية التى تفرض للحـد من الواردات ، فلا شبهة فى أن حل مشكلة تنسيق المبادلات الدولية للبــلاد النامية يكمن أساسا فى انماء الانتاج المحلى ٠ وبالتـــالى ، تتحول فكرة تخطيط الواردات الى برامج لتخطيط الانتــاج المحلى ٠

٤ ـ تقويم ميزان المدفوعات

تكاد مشروعات الدول النامية أن تجمع على تنفيـــذ أمرين :

الاول ـ زيادة معدل النمو فى صادراتها من السلع :

الثانى ـ السعى لكبح جماح الارتفاع فى الواردات ٠

وترسم مشروعات التنمية خطة الارتفاع بمعـــــدل الصادرات ٠ ولكن لن يصل هذا المعدل فى ارتفـــاعه الى ما تصل اليه سرعة زيادة الانتاج القومى ٠ وتصـــــبو مشروعات التنمية أن ينمو الانتاج ويرتفع معدل الصادرات بدرجة أعظم من ارتفاع معدل الواردات ٠ فان حدث ذلك، يأمل البلد النامى ـ أى بلد تحسن ميزانه التجارى بفضل

ضمور الفجوة بين الواردات والصادرات • فان رجحت كفة الصادرات على كفة الواردات ، تحقق للبلـــد فائض فى الميزان التجارى ، وهذا ما لم يصل اليه حتى الآن سوى عدد قليل من البلاد النامية •

ولا شك أن التحسينات الطـــارئة على ميزان البلد التجارى ، تعكس بدورها تغييرات ملائمة فى وضع ميزان مدفوعاته (ويشمل صادرات البضـــائع والخدمات فى جانب ، وواردات البضائع والخدمات فى الجانب الآخر)• ويحدث العكس ان تصدع الميزان التجارى ، اذ يقود ـ فى الغالب ـ الى فساد المدفوعات •

ومن شأن فساد ميزان المدفوعات فى بلد ، ترديه فى حمأة الاقتراض لتسديد العجز فى مدفوعاته للخـــارج • ويدفع هذا الوضع البلاد النامية للعمل على تلافى هـــذا المصير مؤملة أن تنتشلها التنمية الاقتصادية من أن تصبح كلا على الغير •

وفى الحق ، يتوقع معظم البلاد النـــامية أن تنيله مشروعات التنمية مطلبه فى الاستغنـــاء عن القروض والمساعدات الخارجية • أو ـ على الاقل ـ خفض نســبة جوهرية من البضائع والخدمات التى تمول اســتيرادها أموال أجنبية •

لكن يتوقع عدد من البلاد النامية اسـتمرار اعتماده على القروض الاجنبية • ولم توفق سوى قلة من البلاد ـ

واخص بالذكر مصر وبوليفيا ــ فى تحسين موازينه الخارجية بحيث تأمل تمويل وارداتها من السلع والخدمات من صادراتها من السلع والخدمات فى نهاية فترة خطة التنمية الجارى تنفيذها .

ومهما يكن من أمر مآل ميزان المدفوعات بعد تنفيذ خطة التنمية ، يلاحظ الباحث أن معظم البلاد النامية يقيم دعائم مشروعاته على أساس تدفق رءوس الأموال الأجنبية على مدار فترة تنفيذ الخطة . لسد الاحتياجات للنقد الاجنبى . وذلك على الرغم من الاجراءات التى رسمتها فى خطة التنمية لانماء متحصلات الصادرات من السلع والخدمات وصد ارتفاع موجة الواردات من السلع والخدمات ، حتى يتيسر تقويم ميزان المدفوعات .

والحاصل ، ان عجز ميزان المدفوعات ــ فى معظم البلاد النامية ــ يستفحل يوما بعد آخر ، وأن الفجوة بين كفتيه (متحصلات البلاد فى كفة ومتطلباته فى الكفة الاخرى) فى اتساع دائم ، مرده تضخم حجم واردات البضائع واحجام الصادرات عن الزيادة بدرجة تتناسب مع تضخم الواردات . فالمشروع الهندى ــ مثلا ــ يقدر العجز السنوى فى ميزان المدفوعات بنحو ٤٠٨ مليون دولار زيادة عن العجز الحاصل فى الميزان قبل تنفيذ الخطة ، لكن يبلغ العجز فى حصيلة البلاد من النقد الاجنبى نحوا من ٥٦٧ مليون دولار زيادة عما كان عليه قبل تنفيذ مشروعات التنمية .

فلا بدع والحالة هذه أن تقبل البلاد النـــامية على الاقتراض من الخـارج لتتمـكن من تمويل اسـتثماراتها ووارداتها . وانبنت على الاقتراض ظاهرة يتسم بهـا الاقتصاد الدولى بعد الحرب العالمية الثانية ، وأعنى بهـا استفحال مديونية البلاد النامية بما يقتضـيه ذلك من تكريس نسبة ضخمة من ايرادات هذه البلاد والمساعدات والقروض التى تحصل عليها من الخارج لخدمة ديونهـا الماضية ، على نحو ما بينا فى بداية هذه الدراسة .

خاتمة المطاف

تتبلور عوامل الانتاج القومى فى : الطبيعة ، العمل، رأس المال ، التنظيم • ويسعى معظم البلاد النامية لزيادة حصة رأس المال فى مشروعات التنمية الاقتصادية راجية أن يعجل هذا الاجراء برفع معدل النمو الاقتصـــادى • ولهذا ترسم الدول النامية الخطط التى تـــكفل تزويدها بالموارد المالية خلال مرحلة تنفيذ خطة التنمية •

وتكاد هذه الموارد أن تنحصر فى مصادر ثلاثة :

الاول ـ الموارد الخارجية

الثانى ـ المدخرات العامة •

الثالث ـ المدخرات الفردية •

ولقد عرضنا لها فى سياق دراستنا هذه وأشرنا الى موضوع استعانة البلاد النامية بالموارد الخارجية لانجـاز مشروعات التنمية : سواء أكانت هذه الموارد على شـــكل منح ، أو قروض ، أو مساعدات مادية وفنية • ونوهنـــا باعتماد معظم البلاد النامية على تلك الموارد حتى لتبـــدو للباحث استحالة تنفيذ مشروعات التنمية دون الاستعانة بالموارد الخارجية ، بصورة أو بأخرى •

بيد أن ثمة ظاهرة يلمسها الباحث منذ عام ١٩٦٤

ومؤداها تداعى ذلك الاتجاه الذى طفقت الدول الصناعية الكبرى تبديه لمعاونة البلاد النامية • فلقــد انبعثت فى البلاد المتقدمة اقتصاديا معارضة يشتد ساعدها يوما بعد آخر لسياسة تقديم القروض والمنح والمساعدات • ويجمع الرأى العام فى تلك البلاد على خفضها أو عدم زيادتها على الاقل •

ويطالعنا من قبيل المثال :

أولا ـ أن الحكومة البريطانية قد تحمست عند تولى العمال زمام الحكم فأنشأت وزارة جديدة للتنميــــة فى البلاد الاجنبية • وأبدت اعتزامها زيادة حصة بريطانيا فى صندوق الامم المتحدة الخاص وصندوق المساعدة الفنية • لكن لم يمض سوى القليل حتى أخذت حقائق أزمتهــا الاقتصادية بتلابيبها ، فنكصت الحكومة على عقبيهــا • ويؤيد هذا الرأى ، أنه بينما تضــاعفت المســاعدات البريطانية خلال السنوات الاربع ١٩٥٠ ـ ١٩٥٤ عمــا كانت عليه فيما مضى ، لم ترتفع الا بنسبة ٢٥٪ خــلال أعوام ١٩٦٠ ـ ١٩٦٤ • وأصبحت القروض والمساعدات البريطانية تتجه صوب بلاد الكومنولث خاصة وتعزف عن ارتياد مناطق العالم الثالث الاخرى • فلا مناص من اسقاط العون البريطانى من حساب الموارد الخارجية التى تعتمد عليها الدول النامية بفعل تصدع ميزان المدفوعات البريطانى ذاته •

ثانيا ـ يقل برنامج المساعدة الامريكى فى عام١٩٦٥

عن نصف ما كان عليه خلال عامي ١٩٥١ و ١٩٥٢ أو عام ١٩٥٣ ·

ثالثا ـ تصدف فرنسا عن بذل مزيد من المعاونات لدول المجموعة الفرنسية· وتحد من الأموال الفرنسية التي تستثمر في البلاد الاجنبية ·

والمثل يقال عن البلاد الاوربية الاخرى ·

رابعا ـ يلاحظ الباحث هبوط المساعدات الاقتصادية السوفييتية لكثير من البلاد النامية ··

خامسا ـ تكلم السكرتير العام للامم المتحدة في تقرير له عن العراقيل التي تحول دون تدفق الاموال الاجنبية الى البلاد النامية للمساعدة في سد العجز في مواردها · فبينما بلغ نصيب المساعدات الخارجية ٦ر٪ من الدخل القومي للدول المتقدمة اقتصاديا خلال أعوام ١٩٥٦/ ١٩٥٩ ، ارتفع الرقم الى ٧ر ٪ عام ١٩٦٠/١٩٦١ ، ولم تزد منذ ذلك الحين على الرغم من الارتفاع المتواصل في احتياجات البلاد النامية للعون الخارجي ·

ومن ثم ، خبا التفاؤل الذي ساد العالم بعد الحرب العالمية الثانية باقبال الدول الغنية المتقدمة اقتصاديا على اسداء العون والمساعدة للدول الفقيرة ، بحسبان العالم جسد واحد اذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى · فأصبح على الدول النامية أن تعتمد على

جهودها الخاصة فى ظل تكافل اجتماعى قوامه المبـــادىء الاشتراكية وتكاتف بعضها بعضا للتغلب على المصـــاعب التى تجابهها للحاق بركب الحضارة الحديثة • لاسيما وقد أثبتت الاحداث فى السنوات الاخيرة أن الدول الغنيـــة مسيرة فى مساعداتها الاقتصادية بالعوامل السياسيـــة أساسا ولا دخل للمبادىء الاخلاقية والمثل العليا عن تعاطف البشر وتوادهم وتراحمهم فى تصرفاتهم حيال بقية العالم• بل ان كثيرا من الدول الصناعية الكبرى يوجس خيفة من ازدهار صناعات بعض الدول النامية ويخشى عواقـــب تقدمها على نفوذها السياسى وعلى مجال توسعها الاقتصادى•

مراجع البحث

1. Balogh, Thomas, The Economics of Poverty.
2. Brenner, Y.S., Theories of Economic Development and Growth.
3. Bruekmeijer, M.W.M., Fiction and Truth about the Decade of Development.
4. Freidmann, Wolfgang G., International Financial Aid.
5. Horowitz, Irving Louis, Three Worlds of Development.
6. Johnson, Harry G., Economic Policies towards less Developed Countries.
7. Kahlan, Jacob J., The Challenge of Foreign Aid.
8. Linder, Staffan B., Trade and Trade Policy for Development.
9. Martin, Kurt, ed., The Teaching of Development Economics.
10. Montgomery, John, Foreign Aid in International Politics.
11. Sachs, Ignacy, Foreign Trade and Economic Development of Underdeveloped Countries.
12. Soper, T., Aid Management Overseas.
13. Waterston, Albert, Development Planning.
14. Effective Aids : A Report of an international conference held jointly by the Ditchley Foundation and the Overseas Development Institute.

١٥ ـ السياسات الاقتصادية الدولية تاليف : فؤاد محمد شبل
(لجنة التاليف والترجمة والنشر)

UNITED NATIONS PUBLICATIONS :

1. Development Plans : Appraisal of Targets and Progress in Developing Countries.
2. World Economic Survey (1960-1965).
3. Economic Growth and External Debt.
4. A Study of Loan Terms, Debt Burden and Development.
5. Economic Bulletin for Africa.
6. Studies of Selected Development Problems in various countries in the Middle East.
7. Economic and Social Development Plans.
8. Trade Expansion and Economic Integration among Developing Countries.

دار الكاتب العربي للطباعة والنشر
بالقاهرة

فرع الساحل

ملتزم التوزيع

في الجمهورية العربية المتحدة وجميع انحاء العالم

الشركة القومية للتوزيع

مكتبات الشركة بالجمهورية العربية المتحدة

الفرع	العنوان	تليفون	المدينة
١ ــ فرع شريف	٣٦ شارع شريف	تليفون ٤٠٠١٢	القاهرة
٢ ــ فرع ٢٦ يوليو	١٩ شارع ٢٦ يوليو	٥٥٠٣٦	القاهرة
٣ ــ فرع ميدان عرابي	٥ ميدان عرابي	٤٦٣٨٣	القاهرة
٤ ــ فرع المتديان	١٣ شارع محمد عز العرب	٢١١٨٧	القاهرة
٥ ــ فرع الجمهورية	٣٢ شارع الجمهورية	٩١٠٧٤٢	القاهرة
٦ ــ فرع عابدين	١٤ شارع الجمهورية	٩١٤٢٢٣	القاهرة
٧ ــ فرع الحسين	ميدان الحسين		القاهرة
٨ ــ فرع الجيزة	٦ ميدان الجيزة	٨٨٨٣١١	القاهرة
٩ ــ فرع أسوان	السوق السياحي	٢٩٣٠	أسوان
١٠ ــ فرع الاسكندرية	٤٩ ش سعد زغلول	٢٥٩٢٥	الاسكندرية
١١ ــ فرع طنطا	ميدان الساعة	٢٥٩٤	طنطا
١٢ ــ فرع المنصورة	ميدان المحطة		المنصورة
١٣ ــ فرع أسيوط	شارع الجمهورية		أسيوط

مراكز ووكلاء الشركة خارج الجمهورية العربية المتحدة

الوكيل	العنوان	المدينة
١ ــ مركز توزيع الجزائر	شارع بن مهيدي العربي رقم ١٨ مكرر	الجزائر
٢ ــ مركز توزيع لبنان	شارع دمشق	بيروت
٣ ــ مركز توزيع العراق	ميدان التحرير	بغداد
٤ ــ عبد الرحمن الكيالي	شارع ٢٩ آيار ــ دمشق	سوريا
٥ ــ الشركة العربية للتوزيع	ص . ب رقم ٤٢٢٨ بيروت	لبنان
٦ ــ قاسم الرجب	مكتبة المثنى ــ بغداد	العراق
٧ ــ رجا العيسى	وكالة التوزيع ــ عمان	الأردن
٨ ــ عبد العزيز العيسى	منار للتوزيع ص.ب ١٥٧١	الكويت
٩ ــ وكالة المطبوعات	الكويت	الكويت
١٠ ــ مكتب الوحدة العربية	شارع عمرو بن العاص ــ ليبيا	بنغازي
١١ ــ محمد بشير تدجاني	٥٣ شارع عمرو بن العاص	طرابلس
١٢ ــ الشركة الوطنية للتوزيع		تونس
١٣ ــ وكالة الأهرام	شارع الرشيد	عدن
١٤ ــ المكتبة الوطنية	المنامة ــ الخليج العربي	البحرين
١٥ ــ مكتبة العروبة	ص.ب ٤٢ و ٦٤	الدوحة
١٦ ــ عبد الله حسين الرستماني	المكتبة الاهلية ص.ب ٢٦١	دبي/عمان
١٧ ــ المكتبة الحديثة	ص . ب ٢٧	مسقط
١٨ ــ أحمد سعيد حداد	المكتبة الوطنية ص.ب ٢٥	المكلا
١٩ ــ مكتبة دار القلم	شارع عبد الغني ميدان التحرير	صنعاء
٢٠ ــ علي ابراهيم بشير	ص . ب ٨٢	أسمرة
٢١ ــ عبد الله قاسم الحرازي	ص . ب ١٧١٤	اديس ابابا
٢٢ ــ مكتبة ستر	ص . ب ٩٣٦	مقديشيو
٢٣ ــ عبد الله غالم موسى	ص . ب ٨٤٥	ممباسا
٢٤ ــ مكتب توزيع المطبوعات العربية	لندن	لندن
٢٥ ــ المكتب التجاري الشرقي	٤٠ ش كندهار ص . ب ٢٠٥٥	سنغافورة
٢٦ ــ مكتبة مصر		الخرطوم
٢٧ ــ مكتبة الفجر		وادي مدني
٢٨ ــ زكي جرجس بطليوس	ص.ب رقم ١٥٥	الخرطوم
٢٩ ــ ابراهيم عبد القيوم	مكتبة القيوم ص.ب ٤٨٠	بور سودان
٣٠ ــ عوض الله محمود دبورة	مكتبة دبورة ص.ب ٢٤	عطبرة
٣١ ــ عيسى عبد الله	المكتبة الوطنية ص ٢٤٥	وادي مدني
٣٢ ــ مصطفى صالح	ص.ب ٤٤	كوستي

أسعار البيع للجمهور في الدول العربية

سوريا ٣٠ قرش سوري ــ لبنان ٣٠ قرش لبناني ــ الأردن ٣٠ فلس ــ العراق ٣٠ فلس ــ الكويت ٤٠ فلس ــ السودان ٣٠ مليم ــ ليبيا ٣٠ مليم ــ قطر ٥٠ درهم ــ البحرين ٥٥ فلس ــ عدن ٧٥ سنت ــ اديس أبابا ٣٠ سنت ــ أسمرة ٣٠ سنت ــ الجزائر ٥٠ سنتيم .

المكتبة الثقافية

أول مجموعة من نوعها
تحقق اشتراكية الثقافة
تيسر لكل قارئ أن يقيم
فى بيته مكتبة جامعة
تحوى جميع ألوان المعرفة
بأقلام أساتذة ومتخصصين

يشرف على السلسلة
الدكتور شكرى محمد عياد

●

العدد القادم

اللغة العربية عبر القرون

بقلم

د. محمود حجازى

مطابع دار الكاتب العربى
فرع الصحافة



فؤاد محمد شبل

- حاصل على درجة M.S.C. فى العلوم السياسية والاقتصادية .
- أمضى ثلاثين عاما فى السلك الدبلوماسى المصرى .
- يشغل منصب وزير مفوض بوزارة الخارجية .

أهم مؤلفاته :

● الدستور السوفيتى
● المدينة الفاضلة
● ترجمة مختصر د[illegible] لتوينبى « فى أربعة أج[illegible]
● دراسات فى اقتص[illegible] الافريقية .
● السياسات [illegible] الدولية .
● حكمة الصين « [illegible]